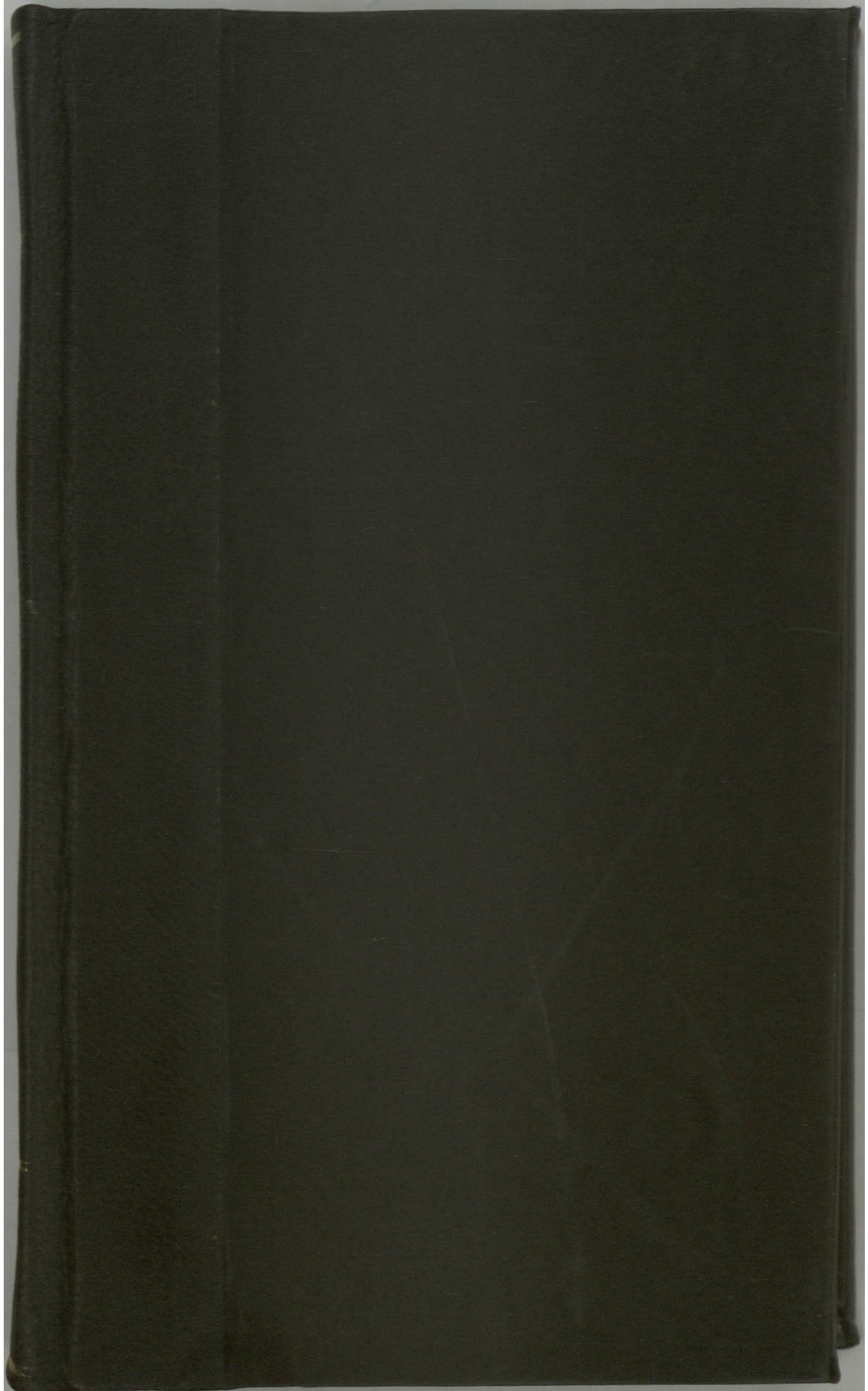




کتابخانه مجلس شورای اسلامی	خطی
۱۹۲۵۹	



۱۳۱

۱۹۲۵۹
—————
۲۱۱۴۲۴

- ۱
- ۲
- ۳
- ۴
- ۵
- ۶
- ۷
- ۸
- ۹
- ۱۰
- ۱۱
- ۱۲
- ۱۳
- ۱۴
- ۱۵
- ۱۶
- ۱۷
- ۱۸
- ۱۹
- ۲۰
- ۲۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب الفوائد الصغیرة وهاشیه ابن سبین الفنون

مؤلف: شیخ بایق و مدد عبد اللہ زری

مترجم:
شماره قفسه: ۱۹۲۵۹

جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

ويعتبر ان
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

باب اعلمت ولا مفعول له ولا مفعول
فقط فعل او يفعل ولا تقع ان تراب علمت ولا ثالث
باب اعلمت ولا مفعول له ولا مفعول

بمعنى ان لم يكن له فاعلمت سواء الثالث والرابع
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

المتكلم يحكي
المتكلم يحكي
المتكلم يحكي

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

فقط فعل او يفعل ولا يفعل لان في باب علمت ولا ثالث
باب علمت ولا يفعل له ولا معية ويجوز المفعول
سكان كذا فاعلمه سواد الثالث والرابع

وقد كان في حاشية اي حاصل خبر كان وهو كان وهو انهما لا يخلص من هذه
 الدعوات اللطائف وانما تحققت هذه المذمة كان لكثرة استعمالها في
 استعمالها في مثل التمس غير يتوان اعلم ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 و يجوز في سلبها اي في مثل هذه الصورة وهو ان خبر ان خبر ان خبر ان
 وعده اسم الربوبية والاول وفي الثاني ان خبر ان خبر ان خبر ان
 كان علمهم خبر خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 الا والى وسبقه ان الخبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 ان كان علمهم خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 كان مع اسم في الموضوعين هذا المتوسط بين الدور والضعف فيما
 ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 المكان مع الی رده في الدور والاول والى الثاني في هذا المتوسط
 رفع اول وفضل الثاني ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 اسم في الی رده في الدور والاول والى الثاني في هذا المتوسط
 الی رده في الدور والاول والى الثاني في هذا المتوسط
 وهو وضعف الوجه في هذه المذمة والثالث رفعها والربوبية فيها
 ان الوجهان المتوسطان في القوة والضعف المتوسط والمذمة بين الدور
 والثاني والاصل ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان
 الی رده في الدور والاول والى الثاني في هذا المتوسط
 ذلك ثبت ان الوجه الاول والى الثاني في هذا المتوسط
 يكون مما عجز في لفظ الاول في خبرية والوجه الثاني الضعف
 الاول في خبرية فيها فقط شرح شرح خبر

الوجه الثالث في رفعها
 والوجه الرابع في الی رده
 والوجه الخامس في الی رده
 والوجه السادس في الی رده
 والوجه السابع في الی رده
 والوجه الثامن في الی رده
 والوجه التاسع في الی رده
 والوجه العاشر في الی رده
 والوجه الحادي عشر في الی رده
 والوجه الثاني عشر في الی رده
 والوجه الثالث عشر في الی رده
 والوجه الرابع عشر في الی رده
 والوجه الخامس عشر في الی رده
 والوجه السادس عشر في الی رده
 والوجه السابع عشر في الی رده
 والوجه الثامن عشر في الی رده
 والوجه التاسع عشر في الی رده
 والوجه العشرون في الی رده

يختص كل من يجوز حذف نون مفارقتها لمجرد أن يكون
 نحو ذلك بقية بشرط عدم اتصاله بصيغة خبرية لا يربط
 ومن لم يكن خبر في نحو لم يكن ولم يكن الله ليغفر لهم

الثالث ذلك في نحو التمس مجر مجزبون بالعلم ان خبر
 ففما وان شاء الله ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان خبر ان

الثاني وضعفها وتضعفها وعكس الاول والاول
 اقرب ولا خير اضعف والمتوسطان الثاني الطرف
 المتبذ بالفعل هو ان كان وكان ولكن وليت

ولعل وعليها عكس على كان ولا يتقدم احد
 عليها مطلقا ولا خبر على اسمها الا اذا كان
 طرفا او جارا مجرورا ولا يكون في ذلك لوعة و
 ويلاحظ ما صدر فتكفرا نحو انما زينة قائم والمصدر ان
 جعل محل ان فتحت بمنزلة الالات كاست

في قوله

الثاني وضعفها وتضعفها وعكس الاول والاول
 اقرب ولا خير اضعف والمتوسطان الثاني الطرف
 المتبذ بالفعل هو ان كان وكان ولكن وليت
 ولعل وعليها عكس على كان ولا يتقدم احد
 عليها مطلقا ولا خبر على اسمها الا اذا كان
 طرفا او جارا مجرورا ولا يكون في ذلك لوعة و
 ويلاحظ ما صدر فتكفرا نحو انما زينة قائم والمصدر ان
 جعل محل ان فتحت بمنزلة الالات كاست
 في قوله

و هذا غير جارح

تكررت وان جاز الامان جاز الامان نحو اولم
يكفهم ان انزلت وقال اني عبد الله و اول قولي
اني الحمد لله والمعلوف على اسم هذه الحروف
منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق
منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق

سور الكهف
كافه ان زيد قائم وعبد
او قد را الى فان زيد ابو
عنه هو قائم

عليا شرط بقاء النطق وتأخره الجبر ويشترطه ما عدم
زيادة ان تعجزوا فلا تنكروا معمولان فان طقتما التا
اجتقت بالانحيان وكذا حذف اسمها نحو دلالات حين
مناص الربيع لاد التافية للجنس وتعمل في شرط عدم

ورب تعجب ان انك بمنها ان آت لا ان
الاشارة دلالات نفس لا ان كمال التقدير
التي هي عليها كمال التقدير ان انك بمنها ان آت لا ان
الاشارة دلالات نفس لا ان كمال التقدير

دخول الجار عليها واسما ان كان مرضا فظلم
او شبرا من نص والاشارة على ما نصت من كمال
او جليس في الدار ويشترط تنكيره وسما يشترط ان
عرف او فصل اجملت وكذا رت كولا في هذه الدار

منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق
منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق
منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق
منقول من قوله تعالى انزلنا الكتاب بالحق

فوق اللزج... من معنای خفیه که در کتب و در معنی حقیقه که در کتب

ضرب شده است ضریبا و ضرب الامیرا و ضربین و المومنه مقال ناید

مفردا و کما فی النوعی خلاف و کتب و حذف عامله معنی سمانی کی کتب و در معنی و قیاس کی خود الو

الوفاق فاقه تاین بعد و اقا و اوله علی الف... صوت و قطع الذکر قام به معناه

لایزال علی الخ... و الخ یستمران الخ

فقره ح حار المراد به کل ما وقع له التثنيه

و صحت قولهم صوت حار صوت حار صوت حار

فقره ح حار المراد به کل ما وقع له التثنيه

و صحت قولهم صوت حار صوت حار صوت حار

فوق اللزج... من معنای خفیه که در کتب و در معنی حقیقه که در کتب

فوق اللزج... من معنای خفیه که در کتب و در معنی حقیقه که در کتب

فوق اللزج... من معنای خفیه که در کتب و در معنی حقیقه که در کتب

عقل یا ضرفه... و مالک و در ۲۲

عقل یا ضرفه... و مالک و در ۲۲

عقل یا ضرفه... و مالک و در ۲۲

الغرض... من معنای خفیه که در کتب و در معنی حقیقه که در کتب

بما لا يجرى مجازا
في اللفظ
الاول
والثاني
والثالث

ادواتها فقط وهو الوجود في الوجود وهو
وهو وليك والحوادث تليق بحسب المضاف من
التشويش ونون المتع والحق والحقا هما فان كانت
صفتا اضافة الى معنوا فلفظية ولا تقيده الا تحفظا وال
مفهومية وتفيد ترفيع المخصوصة للوقت وتخصيصها
مع الكثرة والمضاف اليه فيها ان كان
جنس للمضاف في معنى من ادواتها كما
في ادواتها فمعنى التام وقد يكتسب المعنى المضاف
فالمذكور من المضاف اليه الموهوبت فانثنية
او بالعكس لا يجوز الاستفناء عند المضاف اليه
كقوله وتشتت بالقول الذي هو المضاف
عاصي الاولى فيكون استنساخا في كثر وقت صدر
الفتاة من التام وقوله انارة العقل كسوف
الزقون

الاول
والثاني
والثالث

انارة العقل كسوف بطريق الوجود من ثم استنسخ
فانت غلام عند الثاني الوجود كما بطرف وهو نائب
اليه شيه بواحدة حرف جر مفعول المشهور من حرف
الجر اربعة عشر من حيثها نجر الظاهر والمفهوم من
والى وعن وسما وفي والبا، والتمام وسبوتها
جر الظاهر فقط وهي مذ ومنذ ويختصان با
بالزمان هورت وتختص بالثورة والتا، ويختص
باسم الله تعالى وحج والكارف والواد ولا يختص
معين التام في غير موهوب او غير موهوب وهو الوجود
الاول المتع وهو المذكور بعد الادواتها

سبوتها
بما لا يجرى
مجازا
في اللفظ
الاول
والثاني
والثالث
بما لا يجرى
مجازا
في اللفظ
الاول
والثاني
والثالث
بما لا يجرى
مجازا
في اللفظ
الاول
والثاني
والثالث

لقد لالة على عدم اليه الصافيها
سما ولو حكما فان كان
فالمستنسخ بالان الذي كرمه
الاقانما

الاصحاح الثاني عشر في بيان ترتيب الالف

توزيد قام وعمر والكرسته فان رفعت فالعطف ١٤
الاصحاح او نصبته فعلى الفعلية وتبرج الرفع فيها بعد ذلك
الاولوية بعد المقدمات زيد ضربته الثالث المنادى
وهو المدحوي تاي او سيا اوى او و مع له نبعدها بانه مع
القرب ويبي مطلقا ويشترط كونه مظهر او يانث ضعيف
وخلوة عن اللام الا في لفظ البلالة اسم البلع المندوب
وهو متقاد اسم الاشارة ولفظ الملا مع الميم في الاغلب
فان وجدت لزمت الالف تفصيل المفرد المعرفه والتكررة
المقصوده يلبثان كما يرفعون به توحيد ويارجلان
باوه والمضاف وشبهه وغير المقصود تنصب نحو بالبلدة
ويطالني جبلا ويارجلان والمستقات يخفض بلا
مها ويقع لالفها ولام نحو بالزيد ويارزيد والعالم المفرد
الموصوف باين او ابنه مضافا الى عالم اخر مختار فحق

يختار فحق نحو بالزيد بن عمرو والمنون ضرورة يجوز ضم
ونصب نحو سلام الله يا مظهره عليها والمكرر للمضاف
جوز ضم ونصب كينتم الاول في نحو ما يتم يتم عدى
لا اباكم لا يدينكم في سواة بمرور بنصرة وتوابعه الم
المضافه تنصب مطلقا اما المفردة فتوابع الموصوف
تعرب باساره وتوابع المبتدأ بما يرفع به من التاكيد
والصفة والعطف البيان ترفع جملا على لفظه وتنصب
على محله والبدل كما مستعمل مطلقا اما المستعمل
المعطوف فان كان مع ال فالجملين يختار رفعه كما
ديونس نهبه والمبرد ان كان كالخليل وكالطليل
والا فكينوس والاد كل لبدل وتوابع ما يقدر
عنه كالمقتل والمبتدأ قبل النداء كتوابع للمفهوم لفظا
فترفع للبناء المقدر على اللفظ وتنصب للنصب

المقدر على الخلق السابع عشر اسماء العدد فيمير الثلثة الى ا
 عشرة مجرور بمجموع ويميز بايها من العشرة والمائة منصوب
 مفرد ويميز للمائة والالف ومئتا لما وجوه مجرور مفرد ووصفوه
 جمع المائة ووصول العدد اثنتا عشرة كلمة دالة المائتين
 والاشنان يدكر ان مع المائتين واثنتان مع المئوتين
 ولا يجر معهما المعدود بل يقال بالجمع كقولهم مائة
 عليهم سبع ليال وثمانية ايام تتهميم وتقول احد
 عشر واثنا عشر في المذكرة احد عشره واثنا عشره سنة
 للمؤنث ثلثة عشر المائتين في المذكرة ثلث عشرة
 المائتين عشرة في المئوتين ويستويان في المئتين
 واثنتا عشر في المئوتين فتقول احد عشر دون رجلاً
 احدى عشر دون امرأة ثنان وعشرون رجلين
 وعشرون امرأة وهكذا المائتين وسبعين امرأة الى

وتسعين امرأة البنيات منها المضر وهو ما وضع المتكلم
 او في طلب او عائب سبق ذكره ولو حكما فاذا استقل
 فمفضل والالف متصل والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور
 والمفضل غير مجرور فمذة خمسة دلايوع المفضل
 والالف لتعذر المتصل وبت في ماء سيلته وشهها با
 بالظنار ومثله فديفقدم اليلة فخير غيب مقصدها
 تسع فخير ان ان ديجس تانيته ان كان المئوتين
 فيهما عدة وقد يستز ولا يعلم فيه الا الالف ابتداء اولها
 ولا يفتح ولا يجمع ولا يقسم بمفرد ولا يتبع نحو هو الامير
 راكب وهرمند كرمين وانه الامير راكب وكان الناس
 صفان فائدة بعض المحققين عودا القيمة المتأخر
 لفظا ورتبة في خمسة مواضع اذا كان مرفوعا بادل
 المتنازعين واما اذا كان مفعولا فمافى

والمركب الذي يتخلى من اركان فاعلان باب
نعم مفسر ابتميزه خورجلا زيدا ومبدا منه ظاهرا كونه زيدا
الجزء اربعت على ضعف كونه رجلا اذ كان اللتان
والفقه كما مر ومنها اسما والاشارة وهو وضع لمن رايه
فلهذا المذكور والمتناه ذان مرفوع المحلة وذيان
منصوب وجذره ذان هذا هو ان متاول للمنوت
تا ذوى ذوه ذى ونه ولتثناه تان رفعا وتبين لفظا
وجزا والجمعها اولاد ممدأ وفصلا وتدخلها ماء التثنية وتجمعها
كاف الخطاب بللام المنوسكة ومعه البعيدة والآفة
المثنية والجمع عنده من مده وفيها دخله ماء التثنية ومنها
الموصول وهو حرفي والتسي فاطرفي كل اول موصولة
بالمصدر والمثبوتة ان وان وما وكي ولو نحو
اولم يفهم ان انزلنا وان نعوذوا غير لكم بالنسوا

بمخصوص بالنسوا يوم اطلب لكيلا يكون على المؤمنين
موج دابوذا الصمام لوتيرة والتسي ما اضفرا اصله وعائيد
وهو التثنية المذكور التي للمنوت والذان والذاتان
لمشتا هما بالالف ان كان مرفوعا المحل والياء ان
كانا منصوبين او مجرورين والاول والذاتين مطلقا بجمع
المذكور والذاتى والذواتى بجمع المنوت ومن وما وال
ذاتى وذوذا العدا ومن الاكسفا مبيتين بين
المذكور والمنوت مسكلة اذا قلت ما ذا صنعت ومن ذا
رايت فذاموصولته وما ومن منه ان والواب
رفع ذلك الفاؤا فها مفعولان او نكرة ليهما معهما
بعض اى شئ اذ اى تخص فالكل مفعول والواب
على التقديرين لفظ ومن غيره ما ذا اعرض ومن
ذا قام الا ان الواب رفع مطلقا ومنها المركب

الموصول

وهو ما ركب من لفظين ليس بينهما نسبة فان تضمن
 الثاني حرفين كخمسة عشرون او حادى عشر واخواتهما
 الاثنى عشر وواحدة اذ الاول منها معرب على المجرى والآخر
 اعرب الثاني كجلبك ان لم يكن قبل التركيب مبنياً
 كسيرة التوابع كل فرع تعرب باعراب سابقه من
 جهة واحدة ودر خمسة الاول النوت وهو ما اذا علمت
 في متبوعه مطلقاً والاغلب استغناء وهو انما يقال في الموصوف
 وينبج اعراباً وتحريراً وتكثيراً وافراداً وثنية وجمادى
 وثه كبر وتبعضاً وثانيناً او يقال متعلقاً بمتبوعه الثانته
 الاول واما في البواقي فان رفع ضمير الموصوف فيوافق
 ايضاً كوجابتين امرأة كريمة الاب ورجلان كريمي الاب
 ورجال اكرام الاب والآن كما فعل كوجابتين رجل خمسة
 جارية او عالية او عال داره ولقيت امرأتين حسناً

امرأتين حسناً عبداً هما او قائماً او قائمة في الدار جاريتهما ا
 الثاني المدخول بالطرف وهو تابع بواسطة الواو الفاء
 او تم او حتى او ام لواء او او هو بل هو لام ولكن كوجابتين زينة
 وعمة كوجنك والاولين وقد يعطف الفعل على اسم من به
 له وبالغالب لا يحسن العطف على المرفوع المتصل ببارزاً
 او مستتراً لا يجمع الفصل بالمنفصل او حاصل ما دون شرط
 لا يعين العطف والمدخول كوجبت انا وزيد ويدخلونها
 ومن صم وما اشركنا ولا آباءنا تنبئهم وبعاد الى نفس على
 المدخول على ضمير غير وركن مرتكب وزيد والاولى على
 معمول عاملين مختلفين على المشهور والثاني نحو الدار
 زينة ودرجاة عمدة والثالث التاكيد وهو تابع يفيد تغير
 متبوعه او شمول الحكم فزاده وهو اما لفظي وهو اللفظ
 المكبر او معنوي والفاظه المنفرد العين والباء يمان

المذكورة في غير المنية وفيها كالج قول جابنغ زيد نفع
والزيد ان انفسها وكلما دكلت للمنية وكل وجميع اصحة
اعانتة لغيره من ذي اجزاء يفتح اقترانها ولو حكا كوا
اشترت العبد كقوله يتقل بغيره مطابق للمذكرة في نفع
كل باجمع درخواته يطابق مستلذان لا يؤكده الكلمة الا
مع الفائدة ومن تم امتنع رابت رجلا نفع وبار اشترت
عبد كقوله واذا الكالموضع المتقل بارزوا مستر با النفس
والعين فيعبد فبعد المنفصل نحو هو انتم انكم قسم انت
عكسك الربيع البديل وهو التابع المقصود هانبا
نسب الى متبوعه وهو بدل الكل من الكل والبعض
من الكل والاشتمال وهو كذا في اشتمل عبد البديل
منه كذا يتسوق الت مع الى ذكره نحو يسئلكم
عن اشهر الامم فانه في البديل والجبابن ان تذكر

وهو ان تذكر للبا الغنة مستبدل بلاء كقولك حبيب محمد خمس
ويقع من الضمى اء واللتد ارك الغلط قبل غلط نحو زيد
الفرس ولا يقع من فصح همدان لا يسد الظاهر من المفرد
بدل الكل الا من الغائب نحو خبره زيد اقال بعض
المحققين لا يسد المفرد من مثله ولا من الظاهر
وامثل به لانه الك مصنوع على العرب وقت انما يقيد
زيد اياه تاكيد لفظي الخامس عطف البيان
وهو ما يشبه الصفة في توضيح متبوعه نحو جابنغ زيد
انكف وبتبوعه في اربعة من عشرة كالنعت ويفترق
من البديل في ههنا قام انكف زيد لان البديل
منه مستغنى عنه وهما لا يتبوعه وفي نحو بازيد اطارث
واجاء الظاهر الرقل زيد لان البديل في يتبوعه
تكرار العامل ونحو طارث والظاهر زيد محتفان

الاسماء المشبهة بالافعال وهي التي تسمى بالاول المصغر
 وهو اسم للمحدث الذي اشتق منه الفعل ويعمل على فعله
 مطلقا اذا كان مفعولا مطلقا الا اذا كان به لا
 عن الفعل فوجهان ولاكثر ان يضاف الى فاعله ولا
 يتقدم مفعوله عليه والام ضعيف كقولهم ضعيفا
 الكناية اعداه الثاني والثالث اسم الفاعل المفعول
 فاسم الفاعل اول على حدث وفاعله على معنى المحدث
 فان كان اصله لال يعني مطلقا واولا فشرطه لكونه للمحال
 والاسم قبله او اجتمعا على نفي او استفهام او مجرعه
 او موصوفه او جزا ولا يعمل بغير المالك خلافا للمكانة
 وكلهم بالسطر اعيدت فاعلية حال واسم المفعول
 ماول وكسره على كسره على حدث ومفعوله على معنى
 المحدث وهو العمل والشرط كاخيه الرابع الصفة المشبهة

الصفة المشبهة وبين ماول على حدث وفاعله على معنى
 المحدث ويفترق عن اسم الفاعل بوجهين من
 القانم ذون المقدر كسب وحب وبعدهم بوزن كوزنهما
 صلا لال ويعلم من غير شرط ان وجهي الصفة
 فعلها في العمل وبعدهم بوجهين على المضارع مستند والميم
 ثبتت حالات كترفع وترفع بالفاعلية والرفع على
 البنية بالمفعولية ان كان مرفعه والتمية ان كان
 نكرة صهيروا بجر بالاضافة وهي مع كل من هذه الثلاثة
 ايا باللام ادلا والمفعول مع كل من استة اما مضاف
 او باللام او بجره صارت ثمانية عشر قسما فالمتنوع
 الطس وجهته واطس وجهه وتختلف في حسن
 وجهته اما البواقي فالحسن ذو القير الواحد وهي ستة
 واطس ذو القيرين وهو اثنا فالقيح الخالي وهو البنية

الخامس اسم التفضيل هو ما دل على وصف بزيادة
 بزيادة على غيره وهو افضل للمذكور فعمل المشوئ
 ولا يبنى الا من ثلثة نام تنصرف فاعل للتفضيل
 من غير وقوع فيه افضل لغیر التفضيل فلا يبنى من نحو
 ورجح وصر وفتح ونامت ولامن عور وخر وجموع اعود
 وخر ودمق لغيره فان فقدت لثة لا يتوصل بسند
 ونحوه ودمق وفتح من اجبة ناذ ودميق من
 اللبس انوار تتمه ويستعمل فان من ابدال او مضافا
 فالاول مفرد مذكور انما انما ان والزيد ان افضل
 من عمرو قد يجرى من نحو الة الكبر والثاني هو
 بطابق موصوفه ولا يجامع من نحو هذا ان العظايا
 والزيد ان الافضلان والثالث ان قصد تفضيله
 تفضيله على من اجبف اليه حسب كونه منهم وجازت

١٩
 منهم وجازت الطالبة عددهما نحو الزيد ان اعلم الناس
 در علمهم واما هذا يمتنع بوقف حسن انونه وان فقد
 تفضيله مطلقا فمفرد مطلقا كوقف حسن انونه و
 والزيد ان حسن انونها من حسن الناس من بينهم
 نبرة ويزن القيمة المسترفة افاقا ولا ينصب المفعول
 اجماعا ورفعه للظاهر قليل نحو ايت رجلا حسن
 في حبسه الكحل منه في عين زيد لانه بمنه الفعل
 خاتمه موانع ظرف الاسم تسع فبجته وجمع ونايت
 وعدل ومعرفة وزايدنا فعلا ان ثم تركيب كذلك
 وزن الفعل التسع الصفه ثنتين منها يمتنع ما
 الصفه هكذا بواحدة ثابت فقالوا الصفه فاجتهد
 تمنع الصف العالم العلم العلية اللوة بشره لانه
 على نزه كبره اسم ولا اثر كرك الا وسط عند لاكثره والجمع

يجمع حرف وذن مفاعل ومفاعيل كدراهم وذن نيم
 بالنياية على العلتين واذن به فصار للاصل ودر اديل
 للبتيرة التانيث ان كان بالفي جيل وجراد ناب
 عن العلتين والاضح حرف العلم حتما ان كان بالنتا
 كطلمه اذ وايد اع التلاثة كونه نيب اذ تحرك الا وكسوا
 او عجا كور وناه فلا ينجي حرف منه خلافا للترجيح والعدل
 يجمع حرف العطف الموددة عن اصلها كيرباع مربع د
 وكان في مررت بنسوة اخراذ القياس بنسوة اخراذ
 اسم التفضيل الجرد عن التمام والاضافة مفردة كذا
 ويقدر العدل وعمر فيها سم غير حرف وليس فيم كالعلة
 كرض وهم بتقدير اصل وغاثة والتعريف بستر طائفة
 في صنع العرف العلية واللفظ النون يجمع حرف
 العلم كرم ان والوصف الغير القابل للتاء كسكان خميران

فوريان منصرف ودر من ممتنع والتركيب انموتى يجمع
 حرف العلم كجكب وذن الفعل كسطله لا خنصال
 بالفعل او تصديره بزيادة من زوايد و يجمع حرف
 العلم كستم والوصف الغير القابل للتاء كانه فيعمل منصرف
 لوجود بعلته والعطف بجمع حرف الموازن الفصل شرط
 كونها الاصل فيه وعلام قبول التاء خارج فرات
 بنسوة اربع منصرف بوجهين وجمع الياب بكه
 مع التام والاضافة والفردية الطريقة الثالثة فيما
 يتعلق بالافعال ويختص المضارع بالاعراب فيه
 فيرتفع بالجراد عن التام وابلانم ويتبع باربوة
 الحرف لن وهر التا كيد نفر المستقل وكل ومنها 10
 لبيته ان داي حرف ممدس والية بعد العلم
 غنيم ناصبة وفي الحق بعد الطن وثمان واذن

حرفم

دى الملوب والى شجرة صخرة مباشرة مقفود ابر الال
 الاستقبال نحو اذن انكر من اقل الزورك جوز
 الفضل بالقم وبه الالاد الفاء وجهان انكيس لو
 لو يشعب بان مقفورة جوز بعد الحروف المعالفة وطاق
 اسم ميم نحو لبس عبادة ونفر عين وبعير لاس الى اذالم
 يفترن بلا نحو اسلمت لادخل الية وجوباً بقدره لام
 الجادد المرسوفة يكون متقى نحو ما كان التبعدهم
 وادبني الال انكولاً تترتك او تعطى حتى فاء السببة
 وادوا لمعينة المسبوقين بنفى الال طلب كوزنى فا
 فاكرك ولا تاكل السمك وترب اللين وحق
 بيع الطادى اذ اريد الاستقبال نحو رسير
 حتى تفرب الشمن اسلمت حتى ادخل الية فان
 اردت المالح كانت حرف ابتداء فصل والوانم

لما يجرى

والجوزم نوعان فالاول ما يجرى فعل واحد وهو الية
 احرف اللام ولاء الطليقان نحو ليقيم ولا يشرك كالب
 ولم ولا يشتركون فى النقى والقاب للمضى والمقتضى بمجانب
 ادات الشرطان لم تقسم اتم وجوز انقطاع نفيهما نحو
 لم يسكن ثم كان والمقتضى لا يجوز حذف جزمها نحو
 تابت المدبرته ولما يكون متوقفاً غالباً لقولك ولما يركب
 الامر للمنتوقع كقوله التانى ما يجرى ففحين وهو ان
 ان داء ومن دمت وتر وياتى او تر وحيثما فالاول
 حوفان والبواقي اسما على الاشهر وكل منها يقضى
 شرطاً او جزاءً ضميين او مفارعين او مختلفين
 فان كانا مفارعين او الاول فادجيب مجزوم وان
 كان التانى وجمه فالوجهان وكل جزاءً يمين وجعله
 شرطاً على فالفاء لا يشترطه لكان يكون جملة اسمية

ادخله او ان تبتدأ او فدا جاسما او ما حيا مفردا ليدخل
تفم فان اقوم او فكرت او فف ان اقوم او فف قدمت من
و كرم بعد الطلب بان مقدره مع فعدا سببية كوزنة
الملك ولا تكلف فعل الجنة ومن ثم متبع لا تكلف فعل
النار بل يتم لف والمفعول فصل بافعال مدح والذم
افعال وضع لانها مدح او ذم فمنها نعم وبسوء
وكل منهما يرفع فاعلا متوقفا بال او مضافا الى مرفوع
بها او ضمير مستتر مقدر بتبعية ثم يرفع المفعول مطابقا
للفاعل ويجعل مبتدأ مقدم اجزا او خبر مرفوع المبتدأ
نعم المراد منه وبسوء والرجل الهندات او ساء
رجلا زيد ومنها حبت دلالتها واما كرم وبسوء فالفاعل
ذا مطلقا وبعده المفعول لك ان تالف قبله وبعده
بتبعية او حال مضافه نحو حبت الزبد ان راكبين وحبته

و حبته زيد راكبا وحبته الزبد زيد فاعلا والتعب فعدان
وضع لانها والتعب وهما افعال داخل به ولا يبينان الا
تما يبينان مما يبين منه اسم التكميل وينتهي الى الما لفاقد
بانها او انشده به ولا يبرهف نبيها بتعبه و ما يبد
انفاقا وهل اي يبيع شئ وما يبد اجزا او موصولة
وما يبد باعلتها فاعلا مرفوع خلاف وما يبد الباء فاعل
عنده كسوية وهي زائدة ومفعول عنده كرفش
وهي للتعبية او زائدة فعل افعال القلوب
افعال تدفع على الاستعارة لبيان انشآت عنده
من ظلت او يقين وتنصب المبتدأ او الخبر مرفوع
ليس ولا يجوز حذف احد هما وحمده وهي وجه والفي
التبقي الخبر نحو اتتم الفوايا ثم ضاليتين وجعل وزعم
لظنه كوزعم الذين كفروا ان لن يهتدوا او علمهم

للما بين والغالب التيقن نحو انتم برونه لبعده ووزاره
 قريب وطن وعمل وحسب لها والغالب فيها الظن
 نحو سبت زيدا قائما مسئلة اذا نوسطت بين
 المتبادر والجزاير فجازر البطل عليها ولفظا وخطا و
 ويسمى الالفاء كوزيد علمت قائم وزيد قائم علمت وانا
 وصلت على الاستفهام او النفي او اللام او القسم حسب
 البطل عليها لفظا فقط ويسمى النعتين نحو لنعلم
 نحو اني الطير بين اصلي وعلمت لزيد قائم حاتمته
 اذا تنازع عملان ظاهر اربعة اما قلب اعمال ايها شئت
 الا ان التبصرين بين رول الثاني لقرية جندم
 استنزام وسط اعماله الفصل بما لا يجيء والوقف على
 الجملة قبل تمامها والكوفين الاول سبفه وعدم استنزام
 الالف واللام في الالف واللام ايها علمت انتمت الفاعل

الفاعل في الميم منقلا لظهوره المفعول فالجمل ان
 كذا كان الاول والثاني اخر الا ان يجمع مانع
 به وليس من حسبه وحسبها سطلعتين الزيدان انطلق
 كذا قال بعض المحققين الطهريه الرابع في الجمل
 ويصح وهما يتبهما الجملة قول نضن كالمؤمنين بالاسناد
 فهي اعم من الكلام عند الاكثر فان هدايت باسمها
 فاسميتها كوزيد قائم وان تصح وخبركم ان زيدا قائم اذ لا
 غيره باطراف او بفعل ففعلية كقام زيد وهو قائم زيدا وزيدا
 اضرته وبعده انه وان احد من المنكرين استجررك
 لان مقدره كالمذكور تم ان وقعت خبرا فمفر او كان خبر
 المتبادر فيها جملة فكبر كوزيد قائم ابوه فقام ابوه مفر والبيع
 كبحر كبير وقد يكون مفر وكبر لبحر باعبارين كما فرغ
 زيدا ابوه فقامه مطلق وقد لا يكون مفر ولا كبر كقام

زيدك جمال المحل التي لما محل سبع الخبرية والظاهرة دا
والمفعول بهما والمضاف اليها دلوا ثمة جوا بالشرط بها
جازم والتابعة المفردة التابعة للمحل والمحل لا محل لها
سبع ايضا المثنى نكرة المخرقة والتفسيرية والظاهرة والحي
بها القسم والحياب بهما شرط غير جازم والتابعة للمحل
له تفصيل الاول مما له محل الخبرية والى الواحدة خبر المبتدأ
والا بعد النواحي وحملها الرقع او نصب الابد فيها غير محط
مطابق مذكور او مقدر انما استتمت على المبتدأ او على
له دشارة اليه او كانت نفس المبتدأ الثانية وكسره علمان
تكون خبرية غير مقدره بحرف الاستقبال لا بد من
مد بظنة فالسبعة بالواو المفردة هما والفعليتان كانت
مبتدأة بمفعول مبنية بدون قد خاضا الخبر ومله كوجاهة
سبع او مفعول الواو قوله قد وتعلمون والاولى كالتالي

والاولى كالتالي المبنية لا بد مع الماضي المبنية من قد ولو تقدرا
ان قلت الواو مفعول لا بهاد تقع محكية بالقول نحو قال
عبد الله ومفعول لانها باب مطلق او الثاني باب اعلم
ومعلقا عنها العامل نحو لتعلموا الا بين ارحم وقد يرب
عن الفاعل ويختص ذلك بباب القول نحو يقال زيد
علم اربعه المضاف اليها ويقع بعد از ظروف الزمان نحو
و الستم على يوم لدت و اذكر واذا ثم قيل وبعد حيث ولا
ولا بضاف الى المحل من طرف المكان كواي كذا كترها ضمها
الى الفعلية والطاس الواقعة جوا بانه شرط جازم مقدره
بالفاء او اذا الفجائية ومجملها الجزم كقولك فعل الله فلان
له فان نصبهم سبعة بما قدمت ايديهم اذا هم يقفون واما
نحو ان تقوم قوم وان قمت قمت فالجزم فيه للفعل ووجه
التاكيد والتابعة المقدره وحملها بسبعة كونه مقدره ايام ترفيع

فيه الى ان ذكره علم برده الصبر فوهم صفات ويحفظ
ان التوبة الثانية الملة اما كل ومهلما بحسبها كوزيد قام وقد
بالعطف على العقر وتقع بدلا بشرط كونها او في بناء دية المراد
كواقول له ان رجل لا يقين عندنا ولا يقين في الله والبره
سما تفضل آخر الا ولا مما عمل له المستأنفة وهو المقصود
الكلام او المنقطع مما قبلها كقولنا كبريتك قولهم ان العزة لله
جميعا وكذلك جملة العاقل الملقى لنا فرة اما الملقى لوسط
فجملة معنفة وهو المتوسط بين الشين من شائنها عدم
نوكلا جميعتي فيهما وتقع غالبا بين الفعل ومعه والمبتدأ
ونحوه والموصول وصلة والقسم وجوابه والموصوف وصفة الشا
الثالث المفسرة وهو الفصلة الكاشفة مما طلبه كقول
مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلف من تراب والاصح
انه لا عمل اما وقبل اي بحسب ما يفسره الرابع صلة ا

صلة الموصول ويشترط كونها خبر تامة معلومة للمخاطب
على غير مطابق للموصول الخامس الجواب به القسم كقوله
والقرآن العظيم انك لمن المرسلين ونحوه اجمع شرطه
وقسم التثني بجواب المتقدم منها الا اذا تقدمت الجواب
الافرة فيكون في جواب الية لا مطلق الية دية الجواب
شرطه غير جائز كقوله اذ جئته الركب وفي حكمها الجواب شرطه
جائز اذ لم يقترن بالفاء ولا باذ ان كان لم يقع التوبة
الثانية فلا عمل لكونها زيدا فارتدت وجائت الذي اذا نزل
واكرته اذ لم يحل الواد للمحال بتقدير قد حتمت في احكام
الجار والجر والظرف اذا وقع احدنا بعد الموقفة المحففة
فحال او بعد التمرة المحففة نصفه او غير محففة فمثل ايمان
ولا بد من تعلقها بالفعل او بما فيه راجحة من ذلك حتى
المتعلق اذا كان احداهما صفة او صلة او خبر او حالا

واذ كان كذلك اذ عقد عاينه اذ استقام جانان لم يقع
 الفاضل نحو جانس الذي في الدار ابو و ما عندي الصلوة انما
 كسرتك الطريقة الى مس المفردات المنزلة عرف ترادفها
 القريب والمنزلة واللمها ركنة وللمسوية وهي المناظرة على
 جملة في محل المعنى نحو كوا عليم انما تنتم قسم الم تنتم ام و
 كما استقام في طلب بها التصور والتقدير نحو اذ يعني ا
 لة ارام عود في الدار زينة ام في السرة في خلاف هل لا
 خفاصها بالتقدير ان بالفتح والتخفيف بر داسمية
 وخرقته فالاسمية هي مخير الى طلب كانت داسما اذ اذ
 حرف خطاب انفاق الطريقة ترادفها للمعنى
 للمفرد وكذا وعقفتين المنقولة وعقفة وكسرتك
 التوسعة بين جملتين اولهما بمعنى القلب وعدم
 الدفول جاز عليها و زادة ونقع عاين بعد كما بين

وبين القسم الوان بالكسر والتخفيف ترادفها وان
 نعم اتم وناحية نحو ان الكفرون التي غرور وعقفتين
 المنقولة ونحو ان كل لا يجمع بصحبه بن محزون اني فراهة
 التخفيف ومع اجتمعت ان ما فالماخرة متما زاوية
 ان بالفتح والتشديد نرد حرف تاكيد ومول مع معوما
 بمصدر من لفظ خبر بان كان مشتقا وبالكون
 ان كان جامدا نحو بلغة انك منطلق وان هذا زيد ان
 بالكسر والتشديد نرد حرف تاكيد تنصب الاسم وترفعها
 الخبر وتنصبها الفتحة وقد تنصب خبر ان اسقدر في ثلثة
 خبرا وهو حرف الجواب لجمع كنعنم وجعل المبر من ذلك
 قوله وان هذا ان حوران ورواها مستمع الامم في خبر
 المطبة او ازتر و طرفا لما في فندخل على الجلبتين وقد يعرف
 اليها اسم زبل نحو جيتند و يوحى واللفظ بها بديها و يوحى

وهل هي ح طرف او حرف و خلاف اذ ترد طرفا للمستقبل
 فتصانف اما شرطها و ترصب بخواهها و تنقص بالتقدير لو اذا
 لسمي اشتقت مثل وان احد من المتكلمين و للمفاجبات
 فيختص بالاسمية و المضاف فيها كما فيهما ام ترد للموظف متعلقة
 متقطعة فالمتصل هي المخطوط المرصط ما بعد ما بها قبل و تقع بعد
 هو فترة التثنية و انما استفهام و الممتطية كسب و حرف
 ثم ينفذ و هي التثنية كما بالفتح و التثنية حرف نفيس غالباً
 و فيها معنى التثنية لزوم الفاء و عوض بينهما عن فعل جزئي
 في ميزان و فيه افعال و قد يوافق النقصيل كالواحدة او افعال
 المكتسب كما بالفتح و التثنية حرف عطف على التثنية و يرد في
 كونا ان كراد اما كغورا و اللام و الشك و التثنية و اللام و التثنية
 قبل الموظف عليه بها و لا ينفك عن الواو و غالباً اي با
 لفتح و التثنية يرد و اسم شرط كذا تاها و هو فخره و كذا و كذا

الا كما و الحش و اسم استفهام كذا في المصنفين الربيعين
 الا كما و الحش قام و دواته عطف الكمال كذا مرت برجل
 اي رجل و صلة لئله و ذي اللام نحو يا ايها الرجل و هو قوله و
 و لا يرب من الموصولات ليوايا كذا كرم يا كذا كرم يا حرف
 عطف و تقييد بعد الاثبات حرف العلم عن الموظف عليه
 اما الموظف و بعد الشق و التي تقر بحكم و الاول و اثبات
 حقة الثانية او نقل حكمه اليه عند بعض حركاته و لا يستثنى
 و حرفا جارا او فعلا جامدا او فاعلا مستترا عاينه و لامصدر
 يرفع مما قبلها و اسم فاعل او بعض مفهوم منه و التثنية
 كذا حاشا و قوله اهل هي اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برائن
 او اسم فعل بمعنى براءة و خلاف صح نرد عاطفة بزة قول
 او صنف بمهذبة هنية و ينقص بالظاهر عنه بعض فصح
 ابتداء فتدفع عن العمل و جارة فتختص بالظاهر فلا خلاف في الجرد

وقد ينصب بعد ما الفاعل بان المعرفة لهما خلاف الكونين
 الفاعل نكرة بلغة الجواب الممنوع جعله نكرة وحدها في
 ستة مواضع والرابطة شبه الجواب كوالذي يتأخر في قوله
 درهم وعاطفة فتعقيد الترتيب والتعقيب والترتيب
 بنوعيه فاطلقت في قوله زيادة في قوله كونه وناوي
 نوع ربه فقال رب العالمين وبنى وقد يقيد ترتيب لاصفها
 عاكس اليها فتسبب فاد السببية كونه في الارض مفعولة وقد كتمت
 ما باسم التثنية والتفريع وقد نسى عن حذف فتسمى فصحته
 عند بعض فخره بجمالك الجاهل فافترت قد نكرة اسماء بمعنى يكتفي
 او يجب او يجب كونه في او قدر درهم ووزن تعقيل
 مع المفعول وتعميق مع الاصل كونه في عين المال ومن
 ثم التزم في الثانية المعرفة برونه فيك شهور قطرة نكرة اسم
 فعل بمعنى السنة وكثيرا ما يتجلى بالالفاء كونه في مزيد فقط و

غالباً فيل

فقط و طرفا فالاستفراق الما في منقيا فيهما فنزلت
 ولا تجتمع مستقبلا كمنزلة استغفارية واستغفارة كان
 في البناء والافتقار الى التميز والزهوم العدة وتخص البرية
 كذا التميز المفرد او مجموعا والاسفها مية بغير الزهوم افراده
 كيف نزلت طبة فتجزم الغاين عند الكونه فيسبب استغفارية
 فتقع فيرا في كوكيف زيد وكيف كنت ومفعولاني كوكيف
 كنت ومفعولاني كوكيف طنتت زيد وهلا في كوكيف
 جاز زيد كونه نكرة طبة فتعقفي امثا كونه طما واستغفارة كوك
 ابها وتخص بالافى ولا شوا لا بمعنى ان نكرة طبة وليس جازما
 خلاف بعضهم وبمعنى طية كوكولان النكرة ومصدره نكرة
 مصنف كوكولان في نكرة برطاسن جواره بوجه شرطه وتخص
 الاستغفارية وينصب موحى حذف الجزان كان كونا مطلقا
 وللمنوع فتخص بالافى وللمنوع في الارض فتخص بالمفعول

دلون و يلا لا تزد لير بط مضمون مجبنة بوجه مضمون اخر كذا
 فتقت و هل هي الطرف اذ حرف خلاف و حرف استن
 في كون كل نفس لا عليها كلفه و جازمة المفاع و يفرق
 في خمسة امور ما نزلت الكسبة و حرفية فالاكسبة تزد موصولة و كذا
 موصوفة كوزرات بما يحجب كلفه و صفة لشكره كذا
 بلغة ما جبع قسمة الف و كذا طية زانية و استغماية
 و المرفعية تزد مشبهة بليس و معدية تزد زانية
 و بغير زانية و معدية و كذا هل و ف استغماية
 و يفرق عن التمرة بطبعا التصديق و عدده و عدم الدقل
 على العاطف و الترتيب و اسم بعده فعل و الاختصاص
 بالاجاب فلا يقال هل لم نعم كخلاف التمرة كالم
 شرح لك صدرك اللهم اشرح صدورنا بانوار المعارف
 و نور قلوبنا بكتففت بكنا بختايق الطابقي و اجعل ما نرد

و درناه فرمده الوردفات فالعالمون بك الكرم و نقلة

خاتك انت السميع العليم فانما شوق

العليم لسمير لسمير العليم بجمك بجمك بجمك بجمك

دلالة لائمة المعصومين

صلوات الله وسلامه

عليه و آله

و صلوات الله

عليه و آله

و صلوات الله

بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم
بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم	بسم الله الرحمن الرحيم

(Marginal notes in Arabic script, including phrases like 'بسم الله الرحمن الرحيم' and other religious or scholarly text.)

وجعلنا الذين يخونون الله وأهله من بين يديه
يجمع تدرجاً من الله

من قوله بالطريق المستوي والقراط المستقيم
المراد به التفسير العام وهو اختصاصه بالسلام والاسلام
ولما تضمنت لفظة المستوي في قوله المستوي والقراط المستقيم
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام

قوله المستوي والقراط المستقيم
المراد به التفسير العام وهو اختصاصه بالسلام والاسلام
ولما تضمنت لفظة المستوي في قوله المستوي والقراط المستقيم
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام

المستقيم وقارة باللام نحو قوله كتابات هذا القطار
يهدى للفقير في قوم فمضاه على الاستعمال الاول هو
الاصح او على التامه يعين هو المراد الطريق المستوي
الطريق اي وسط الذي يقفب كل كنهه اما المطلوب
الحقه البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي والقراط
المستقيم اذ هما متساويان وهذا المراد من قوله بالطريق
المستوي والقراط المستقيم

المستقيم وقارة باللام نحو قوله كتابات هذا القطار
يهدى للفقير في قوم فمضاه على الاستعمال الاول هو
الاصح او على التامه يعين هو المراد الطريق المستوي
الطريق اي وسط الذي يقفب كل كنهه اما المطلوب
الحقه البتة وهذا كناية عن الطريق المستوي والقراط
المستقيم اذ هما متساويان وهذا المراد من قوله بالطريق
المستوي والقراط المستقيم

قوله المستوي والقراط المستقيم
المراد به التفسير العام وهو اختصاصه بالسلام والاسلام
ولما تضمنت لفظة المستوي في قوله المستوي والقراط المستقيم
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام
فإنه لا يخصص لفظة المستوي بالسلام والاسلام

وجعلنا الثوبين خيوطا والصلوة على علي أصله صلوات
بمعنى تفرق دون انت

ولكن الله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء
وهو الطريق الذي يهديهم من كلام المصنف في حديثه

الكتاب وهو ان الله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء
وهو الطريق الذي يهديهم من كلام المصنف في حديثه

المعنيين ومبينه يظهر انه فاع كل المتضمنين ويرفع
الغلاف من البين وحصول كلام المصنف من حديثه

ذلك ان الله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء
وهو الطريق الذي يهديهم من كلام المصنف في حديثه

باني نحو قوله تعالى والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء
وهو الطريق الذي يهديهم من كلام المصنف في حديثه

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

الطرف مما يتبع فيه الاول اخرج لفظ
والله يهدي من يشاء فان الله يهدي من يشاء

بمعنى تفرق دون انت

بمعنى تفرق دون انت

بمعنى تفرق دون انت

بمعنى تفرق دون انت

بمعنى تفرق دون انت

بمعنى تفرق دون انت

هذا هو الالهي حقيقة قوله الاقتداء بليق

قوله... من وكبر... اقتداء من كان له كبر... بنو اسرائيل... مفضل... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول...

قوله... من وكبر... اقتداء من كان له كبر... بنو اسرائيل... مفضل... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول...

وعلى الله وصحابه الذين سعدوا وصالحوا الصلوة ممن

انما يليق بنابله... كلفه لقصد... ما سمي كلس... ثمه فيقال... بالنسبة... في قوله... في قوله... في قوله...

قوله... من وكبر... اقتداء من كان له كبر... بنو اسرائيل... مفضل... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول... في قوله... بل من المفعول...

بالصديق وصنع وامعاج الحق بالتحقيق وبعد هذا المتن
بالاصح

وقد يطلق الصديق والحق على نفس المطابقة والمطابقية
بقية ايضا قوله بالتحديق متعلق بقوله بعد
اي بسبب التصديق والاصح جان بانها به
النية قوله وصعد وفي معارج الحق يعنى بلغوا
اقصى ام اتى الحق فان الصعود على جميع اثبت
يسلمه ذلك لانه لالتحقين طرف لقوله متعلق بصعد
والكلمة او مستقر غير مبتدأ مخذوف اى هذا العلم
متبسي بالتحقيق اى صحيح متحقق قوله وبعد
من الغايات ولها حالات ثلثة لانها اما ان
يدلج معها المضاف اليه او على الثاني فالتاسية
او صوابا فعلا او ليين معرفة وعلى الثالث بمنية
على القيمة **قوله** فمن هذا هذا الصواب او اتهم انا او
على تقديره بان نظم الكلام وهذا الاشارة الى
المرتب بالحاضر والذهاب من المعاني المخصوصة

في غاية تفصيلت الكلام في تحقيق المنطق والكلام وهل لا هل
نفس من كتاب درمنامة يا بلير بعد كلام ابن كرويه
نفسه بالكره لغة است الفرق الازيل فمن لنجد زكية درهمات
في نطق المنطق المعاصرة المخصوصة المعتبرة بالافاظ الصعبة

المخصوصة او تحت الالفاظ الدلالة على المعاني اما
في المخصوصة سواء كان وضع الالفاظ حجة من قبيل
التصنيف او بعده او فلما وجود الالفاظ المتوعة وال
للمعنى ايضا في الخارج فان كانت الاشارة الى
الالفاظ فاما المبدء بالكلام الكلام اللفظ وان كان
نت ايا المعاني فالمبدء بالكلام التفرقة الذي تفر
تدل عليه الكلام اللفظ **قوله** غاية تمهيد الكلام
هنا على هذا على المعاني فجزئيا كالكلام او جباة
على ان التقدير هذا الكلام مهذب عليه التمهيد
فخريف الجيرة وقسم المفعول المطلق مقامه وهو
و اعرب بالاعراب على طريق غير الاخر **قوله** في تحرير
المنطق والكلام ثم يقبل في بيانها لتمام في اللفظ

المنطق والكلام

اللفظ بين الكلام المنطق والكلام المنطق والكلام
اللفظ او اللفظ والكلام اللفظ الكلام اللفظ
يبدأ بماء الكلام الفصح او قول اللفظ
الكلام اللفظ منقسم الى اربعة فروع
المنطق والكلام
في تحرير المنطق والكلام
في تحرير المنطق والكلام
في تحرير المنطق والكلام

وتقريب الملام من تقريب محقائق الاسلام مثل كذا

التحريم من الاشارة الى ان هذا البيان حال
عن الخبر عن المصنف والتميز والتميز والتميز
نونية مع تعميم مرادها الذين من اطلاق
الشكر الفكرة والكلام هو العلم بالبحث عن ال
حوال المبدا والاعمال منقولة من الاسلام
قوله وتقريب الملام بالمراد عطف على التمهيد الى
هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع والاقسام
والتميز على طريقة المباحثة او التقدير هذا الكلام
مقرب غاية التقريب **قوله** من تقرير عقائد ال
سلام بيان للملام والاضافة من عقائد الاسلام
بيانها ان كان الاسلام عبارة من نفس ال
عقائد وان كان عبارة عن مجموع الاقوال
بالتان والتصدق بالبيان والعمل بالاركان

جماعته تبصرة لمجانح التبريد في الافهام وتكون كذا

لمن اراد ان يتبين

من ذوق الافهام
سيما الولي الاقرب

بالاركان او كان عبارة عن مجرد الاقوال
بالتان فالاضافة لا يجب **قوله** بجعله تبصرة

اي بمقاراة وتحليل التبعين في الاستدلال وكذا قول
قوله لدى الافهام بالكلية اي تقويم الفعالية او تقويم
الاولى للمتعلم والتميز في التعميم **قوله** من ذوق

الافهام بفتح الهمزة جمع فهم والظرف آت في موضع
الحال من فاعل يتذكر او متعلق بمتذكر

يتضمن تبصير من معنى الاخذ او التعلم اي يتذكر كذا
او متعلق او متعلق من ذوق الافهام فهذا البصر

الوجهين **قوله** سيما التسمية بمعنى المشي يقال هما
سيما اي شتان واصل سيما لا سيما لان

لفظ لكثرة ما ذكرنا انه او سهولة او موصوف
هذا الصلة تشمل بمعنى خصوصاً وفيها بوجه ثلثة

الحق المحوري لا كمال مستحيب الله عليه السلام لا زال له
من التوفيق قوام ومن التوفيق عصا وعيا لله التوكل وبه
الاعتم اعتم عصا القسم الاول في المنطق

او جبه **قوله** اطلق الشيق المولى الايق **قوله** قوم

اي ما يقوم برامه **قوله** ومن القا بغيره اي التقوية

من الايد بجمع القوة **قوله** عصا اي ما يوقف به امره من

الذليل **قوله** وعلى انه قدم الخطر الطرف امنا لقوله

طرحه **قوله** به له عبارة التبع **قوله** التوكل هو

او التمسك بالحق والاعتماد على الله من المطلق

قوله الاعتم اعتم انتبته و التمسك بالقسم

لا اول لما عارضنا في قوله في تحرير المنطق والكلام

ان كتابه على سبعين لم يلج اما التفرج بهذا الصنع

تفرج بالقسم الاول جام الحمد العود لكونه محمدا

محمدا وضمنه وهذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم

وجودها سابقا فلم يكن يمكن معبوده فلهذا

ثبته باو قال مقدمته **قوله** في المنطق ان قيل

ان قيل ليس القسم الاول الا اتمل من المصنف

المنطقية في توجيهه الظرفية قلت يجوز ان يراد

بالقسم الاول الالفاظ والجمادات وبالمنطق

المعنى فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان

هذه المعاني والمعاني ما يحتمل وجوده آخر والتفصيل

ان القسم الاول عبارة عن احمد معان سبعة

الالفاظ والمعاني والنقوش والمكب من الاما

ثنتين او الثلثة والمطلق عبارة عن احمد معان ثمانية

انا الملكة والعلم بجميع كماله او القدر المعنى

به الذي يحصل به العظمة العلم او نفس المثل جميعا

او نفس القدر المتقوية فيحصل من النفس ملاحظة

المترس مع السبعة ثمانية وثلاثون احتملها

ويقدر في بعضها البيان وفي بعضها التخييل

او اقول محمد بن محمد وجده العقل التيم مناسب **قوله**
 مقدّمات اي هذه مقدّمات يبين فيها امور ثلثة زعم
 المنطق والحاجة اليه موضوعه وهي ما هو دة من
 مقدّمات الجيش والمادتها منها ما هي ان كان
 الكعب عبارة عن الالف والعبارة فالمقدّمات
 من الكلام قدمت اهم المقصود والارتباط المقصود
 بها ونفعها غير ان كان عبارة عن المعاني
 فالله من المقدّمات طائفة من المعاني يوجب
 الاطلاع عليها بصيرة في الشرع وتجويز الاصل
 لانت في الكعب الكتاب يستعمل جوارها
 في المقدّمات التي هي خبر لكن القوم لم يميزوا
 على الالف والمقدّمات هذا الباب **قوله** العلم
 هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل والمهم

والمهم لم يتعقّب تعريفه اذ الكفاية التصور هو ما
 باقي مقام التقييم اذ ان تعريف العلم مشهور
 مستفيض واما لان العلم بدسني التصور على قبيل
قوله ان كان ادعاء النسبة اي اعتقاد
 بالنسبة البرية النبوية كالأذعان بان زيداً
 قائم او السببية كالأعتقاد بانه ليس بقائم وقد
 اختار منه هب الحكماء حيث جعل التقديرات نفس ال
 ذعان والملك دون الجميع المكمّل من تصور
 الطرفين كما زعم الامام الرازي وادّعى من هب
 القديم حيث جعل متعلق الاذعان والملك
 اذ هو جزء الاخير للثبوت هو النسبة البرية
 النبوية او السببية لا وقوع النسبة النبوية
 التقدير اول وقوعهما وسببهما اليه ان ثبت

والافتقار يقتسمان بالافتقار ^{الافتقار} والافتقار يقتسمان بالافتقار ^{الافتقار} والافتقار يقتسمان بالافتقار ^{الافتقار}

اجزاء القوية في مباحث القضا **قوله** والافتقار
لما كان ادراك الامر واحدا كتصور زيد او لا صور
المتقاربة بدون نسبة كتصور زيد ولم يذكر اوج
نسبة غير تامة لا يصح السكوت عليها كتصور غلام
زيد او تامة انشائية كتصور اخرب او غير تامة
مداكنة با درك غير اذعان كما في صورة التخييل
قوله واشك بديك والوهم يقتسمان الاقسام بعين
القسمية على ما في الاساس اي يقسم التصور
والتصديق حكما من وضع الفردية بالوصول بلا
نظر والاكاتب اي الحصول بالنظر قياسا
التصور قسمي من الفردية فيصير فرديا وقسمي
الاكاتب فيصير كسبيا ونذا احوال في التصديق
فانك كور في هذه الجارة صري هو انقسام

بالافتقار وانه الضمور والاكاتب النظر وهو ملاحظة العقول
لتحصل المحلول

هو انقسام الفردية والاكاتب ويعلم انقسام
كل من التصور والتصديق الى الفردية والاكاتب
والاكاتب ضمني ولنا بديهية هي ابلغ من ان يصح
التصريح **قوله** بالافتقار انشائية اما ان
هذا القسم بديهية لا تحتاج الى تجسيم الاشارة الى
كما انك تقوم وذاك لا تا اذ رجعت الى اوجها
نشا وخدمات من التصورات ما هو حاصل لنا بلا
نظر كتصور اطارة ولبس ودهنهما هو حاصل
لنا بالنظر والفكر كتصور نظر تمدقها بلبس ودهن
حقيقة الملك والبلن وكذا من التقدبات يحصل
بلا نظر كالتصديق بان الشمس مشرقة وان النار حارة
ومنها يحصل بالنظر كالتصديق بان
العالم حادث والقانع موجود **قوله** وهو ملاحظة

المحقق المعقول لتحصيل المجهول اي النظر في نفس
 نحو الامم المعلوم لتحصيل غير معلوم وفي الحدو اعني
 لفظ المعلوم اما المعقول فوايد منها التي تخرج من العقل
 اللفظ المشترك في التعريف يف ومنها التفسيرات ان
 الفكر انما يكون في المعقولات اي الامور الكمية
 الى ملة في العقل وادان الامور الجارية فاقا لم
 شأ لا يكون كالكسب والكتسب ومنها رعاية السج
قوله محذوف في نون القانون لفظ يوناني او
 سرياني في الموضوع في الاصل المصنف المرط الكتابة
 وفي الاصطلاح قضية كلية يتعرف منها الحكم جزئيات
 موضوعها كقول الحق وكل شئ قاعل من فرع فانه
 حكم كلي يعبر منه الى جزئيات الفاضل
قوله فيه المظان به ليل ان الفكر قد ينتهي الى بعضها
 اما بتبني

اما في الفكر اما بتبني كذات العالم ثم فكرة خريته هي اما
 اما نقضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطا كما
 محال في الالزام اجتماع التقيضين فلا بد من قاعدة
 كلية لوجودها لم يقع الخطا في الفكر وانه هو
 المنطق فقد ثبت اجتماع الناس اما المنطق في
 المحسوسة العينية عن الخطا في الفكر بحيث تقدمت
 الاولا ان العلم تام تصوره واما تصديق والاشياء
 ان كلامها انما ان يحصل بلانظر او يحصل بالنظر
 والاشياء ان النظر قد يقع فيه الخطا فانه المقدمات
 المنطقت تصيد اجتماع الناس في التفرع عن الخطا
 في الفكر اما قانون وذاك هو المنطق وعلم من انما
 تعريف المنطق ايضا باق قانون تعصم اعانتها
 انما من عن الخطا في الفكر من حيث فهمنا علم

ام ان عن الامور الفلانية التي وضعت المقدمتها لبيانها
 نفي الكلام في الامر الثالث وهو تحقيق ان موضوعه
 ع المنطوق في افعال رابيه بقوله موضوعه **قوله**
 قانون القانون لفظ يونانية او كسرية في موضوع
 في الامس لمسطر الكنايهت وفي الامس في
 كليتة تعرف منها احكام جزئية موضوعها كقول
 النفاة كل فاسل من فوج فانه حكم كل يعم منه احكام جز
 نيات الفاسل **قوله** وموضوعه اي موضوع هذا
 العلم وهو ما يجب فيه عن عوارضه الذاتية والاش
 الذاتية لا يطر ما يعرض الشئ اذ اولها وبالذات كما
 التبع لا لا حق لان من حيث انه ان
 واما بطلانها من حيث اولها الك الشئ كما ان الك الشئ
 يعرض حقيقة للتبع ثم ينسب وفي الامس ان

بالعرض والجزء فاقسم **قوله** المعلوم التصوري
 اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف والجزء اذ المعرف
 فهو عبارة عن المعنى المعلوم التصوري ولكن
 لا يطلب مطلقا بل من حيث انه يصل الى مجمل
 تصوري كما يطول ان التام هو الموصول الى تصور
 الانسان وانه المعلوم التصوري الذي لا يصل
 الى مجمل تصوري فلا يتبعه منفردا والمنطق لا يبحث
 عنه كما لا سواد الجزئية المعلومته كجزءه وعمره واما الجزئية
 فعبارة عن المعلوم التصوري لكن لا مطلقا الصواب
 من حيث انه يصل الى المجمل التصوري كقولنا
 العالم متغير وكل متغير حادث الموصول الى التصديق
 بقولنا فالعالم حادث وانه لا يصل كقولنا
 النار حارة مثلا فيسبب في المنطق لا ينظر فيه

في العلم

بل المنطقية بحيث عن المعرفة والواجب من حيث انهما
كيف ينبغي ان يترتبنا حتى يوصلنا الى الجمل التفرقي
والمتقدية معرفة فانه يعرف ويسبين الجمل التفويكي
فانه لانهما يصير سببا للفتنة على الظنم والواجب في
الفتنة الغلبة فانه من قبيل تسمية السبب باسم
السبب **فقال** دلالة اللفظ قد علمت ان نظرا
المنطقية بالاداءات انما هو في المعرفة والواجب وهما من
قبيل المعاني لا الالفاظ الا انه كما يتعارف وكما
والغاية والموضوع في حدود صدر الكتب المنطق
ليفيد بعبارة في التمدد كذا انك يحيا يعرف ايراد
مما علمت الالفاظ بعد المقدمة لتعنين على الافادة
والاستفاد وذاك بان حسن تبين معاني الالفاظ
المصطلية المستفاد في محي ودرات اهل هذا العلم

هذا العلم المفرد والمكتب والحق والبرهاني والمتوا
على والشكك وغيره ما فالجنت عن الالفاظ من حيث
الافادة والاستفاد وهما انما تكونان للدلالة
فكلما ابدوا بانه الدلالة وهي كون الشيء بحيث
يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول هو الدال
والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا
فالدلالة لفظية والآخر لفظية وكل منهما ان كان
بسبب وضع الواضع وتعيينه الدال بان آراء المتأخرين
ضخية كدلالة لفظ زهد على ذات زهد ودلالة ١٥٥
الاربع على سلا لا تساد ان كان بسبب احواله
اتصا اقتضا والطبع كدال الدال عند عرض
المدلول فطبيعية كدال الال على وجه الصدر
ودلالة معة النبض على الالوان كان ~~بشيء~~

بسبب غير الوضع والطبع فحققت كدلالة لفظ غير
غير المسمى من ذوات الجارح وجود الترتيب
فان م الدلالة مسته والمقصود بالبحث انتهى
الدلالة اللفظية الوضعية او عليها مدار الافادة وال
ستفادته وهي تنقسم الى مطابقة وتضمن والتزام لان
دلالة اللفظ بسبب وضع الوضع اما تمام
لموضوع له او خارجة او خارج عنه لان
قوله ولابد الدلالة الالتزامية **قوله** من التزام
اي كون امر خارج بحيث يستعمل تصور الموضوع
له بدونه لو كان هذا التزام الله بين عقلا كالبحر
بالنسبة الى النج وخرق كالجو بالنسبة الى الماتم
ويخرج من المطابقة ولو تقديره اذ لا شك ان
الدلالة الوضعية على غير المسمى ولازمه فرع الدلالة

فرع الدلالة على المسمى والادانت الدلالة على المسمى
محققة بان يطلق ويراد به التبع ويفهم المراد
لازم بالتبع او مقدره كما اذا اشتبه اللفظ
المراد او التزامه فالدلالة على الموضوع لو ان
لم يصح يتحقق هناك بالفعل الا انها واقعة
تقديره بمعنى ان له لفظه للفظ معنى لو قصد
من هذا اللفظ كان دلالة عليه مطابقة واما
هذا الشرع بقوله لو تقديره **قوله** ولا عكس اذ
يجوز ان يكون معنى بسيط لاجزائه ولا لازم
م له صحيح فيتحقق المطابقة بدون التضمن
لتزامه وان كالمعنى مركب لا لازم لم يتحقق
التضمن بدون الالتزام ولو كان معنى بسيط
له لازم لتحقق الالتزام بدون التضمن فان التزام

غير واقع في شئ من الطرفين **قوله** والموضوع اي
اللفظ الموضوع ان اريد دلالة جزء منه على معنى
فهو الم كتب والا فهو المفرد فالمرتب انما يتحقق
بتحقق امور اربعة **قوله** الاول ان يكون اللفظ
جزء **قوله** ان يكون المعناه جزء **قوله** ان لفظه على
جزء معناه **قوله** ان يكون هذا الدلالة م اداة حكا
في متفاد كل من القيد والاربعه يتحقق المفرد
فالمكتب قسم واحد للمفرد في اربعة الاول ما
لا جزء للفظ نحو جملة الاستفهام كالجزء المعنى
في لفظ السته **قوله** ما لا دلالة لفظه على جزء معناه
كسريد وعبد الله على **قوله** ما يدل جزء لفظه على جزء
معناه لكن الله لا يغير مقصوده كما طبعون التثاق
على الشخص الا ان **قوله** اما نام اي يقع السكوت

يقع السكوت عليه كزيد ثم **قوله** جزء اللفظ ان اقل
اللفظ ضاق والكذب اي ما يكون من شدة
ان يتفقها بان يقال له صادق او كاذب
بعضه او ان **قوله** او ان ان
لم يجهلها **قوله** واما ناقص اي ان لم يقع
السكوت عليه **قوله** تقيد اي ان كان الجزء
الثاني في الاول نحو غلام زيد ورجل فاض
وقائم في الله **قوله** او غيره اي ان لم يكن
الثاني مقيد للاول نحو في الله وخرت منه
قوله واما قصر اي وان لم يقصد بجزء منه
الله لانه على جزء المعنى **قوله** ان استقل في الله لانه
لنه على معناه بان لا يحتاج فيهما الا ضم ضميمة
قوله بهيمة بان يكون بحيث كلما تحققت

جمله ~~بجمله~~ الترتيبية في مادة موضوعية متفرقة
فيها ثم واحد من الازمنة الثلاثة مثلا حينئذ
نحو اى الحقيق للتميز من ثلثة حروف مفعولة
متواليه كلها تحقق فهم الزمان الماضي لكن بشرط
ان يكون تحققها في ضمن مادة موضوعية متفرقة
فيهاه فلا بد النقض بنحو **قولك** كلم مرة
الاطلاع المنطقيين وفعل في عرف النجاة **قولك**
والا اى وان لم تنقل في الله لانه فاداة
في عرف المنطق و عرف عند النجاة **قولك** والله
وايض مفعول معلق كالفعل في عرف اى آخر
ايضا اى رجع رجو عا وفيه اشارة الى ان
هذا التقييم الصريح المطلق المفرد للناسم وفيه بحث
فانه يقضى ان يكون الفعل هو **قولك** و اطرف اذا

و اطرف اذا كان صحى متحرى المنى و اخلص في العله
و المتواطى والشكك مع انهم لا يستعملونها
الاسمى بل تحقق في موضوعه ان معنيين
لا يتحققان لا يتصرف بالكلية و الجمله ثبوتية فاما كل
فيله ان لا يتحدى و كلما مره
و اطرف اذا كان متحرى المنى و اخلص في العله
و المتواطى والشكك مع انهم لا يستعملونها
الاسمى بل تحقق موضوعه ان معنيين لا يتصرف
بالكلية و الجمله ثبوتية فاما كل **قولك** ان اى
و صمدناه **قولك** فع شتخه اى جزمية **قولك** و صفا
اى بحسب اصل الوضع دون الاستعمال كما
الان زه على روى المعنى لا يستعمل على و منها كلام
و هو ان المراد بالمعنى في هذا التقييم ان الموضوع

له حقيقة له حقيقة او ما استعمل فيه اللفظ لو كان
وضع اللفظ له حقيقة او ما يدل على الاول لا يصح
عند الحقيقة والجار من اقسام متكثر المعنى وعلا
الثاني بدخل نحو اسما، الاشارة على ضرب المص
متكثر المعنى ويخرج عن صحة المعنى فدا ما جرت في اخر
جاء الى التفسير بقوله كوضع **قوله** ان التوت
اي ان يكون صدق هذا المعنى الكلي على تلك
الافراد على التولية **قوله** ان كالتفاوت اي يكون
صدق هذا المفهوم على بعض افراده مقدا
على صدقه على بعض الآخر بالعلية او يكون صدقه
على بعض افراده او ما وانسب من صدقه على
بعض الآخر وغرضه المسمى قوله ان تفاوت
باولية او باولوية متساوية فان التثنية لا ينجم

للمتغير لا ينجم فيها بل قد يكون باكثر باوادة
لنفسها او باكثره والصدق **قوله** وان كثر
اي اللفظ ان كثر معناه استعمال هو فيه فليكن
ان يكون موضوعا لكلي واحد من تلك المعاني
ابنه او بوضع عليه او لا يكون كذلك والاول
فلا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لواحد من
تلك المعاني او المفرد من اللفظ الموضوع
ثم انه قد استعمل في معنى آخر فان استعمل في هذا
الثاني وترك استعماله في المعنى الاول بحيث يجرى
بينهما وانه الثاني اذا اطلق مجردا عن القرائن
فقد ايسر تنقولا وان لم يستعمل في الثاني ولم يجر
الاول بل يستعمل في الاول واخرى
في الثاني فان استعمل في الاول اي المعنى

حقيقة وان استعمل
 التثنية في التصريح
 غير الموضوعية
 الموضوع لم يتبع اللفظ لما زعم ان العلم ان يحصل
 المنقول لا بد له من ناقل اما اهل الشرح
 واهل الحرف او مطلقا او مطلقا خاصا
 كما طوى مشافهة الا ان يتبعه نقول لا شدة يتبادر
 التثنية ساعرفيا وفي الثالث انه مطلقا حيثما
 واما هذا الشرح فيقول ان نسبة الالف الناقل
قوله فصل القوم الى ما يحصل عند العقل اعلم
 ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار انه فهم من
 يتبعه مضمونا وباعتبار انه قصد من يتبعه
 وباعتبار ان اللفظ ذال عليه يتبعه
قوله فوض صدقة والغرض منها معنى
 فاذ لا يستعمل في التمجيز العقل لا التقدير صدق الجرمات الكثر
قوله اشعت اخراده كثره ياب الساري ثم

وبعض الميوان ليس بانان ووجه اليوم
 من وجد اما بوجه غير تسمية وسالبتين غير تسمية
 بعض الميوان ليس بعض الميوان ليس
 بابيض وبعض الابيض ليس ببيوان ولو
 في تقيضاها المذكور يعني ان تقيض المتا
 وبينها ايضا ويان اي لكل صدق عليه
 احداهما التقيضين صدق عليه تقيض الاخر
 اذ لو صدق احدهما بدون الاخر لصدق مع عين
 الاخر ضرورة السجالة ارتفاع التقيض فيهما
 في عين الاخر بدون عين الاول لا يمنع
 جميع التقيضين فصدق وهذا يرجع الثاني
 بين العينين مثلا لو صدق الثاني ان على شئ
 ولم يصدق عليه الثاني لصدق صدق على الثاني

فصدق التعلق بينهما بدون الانان
 هذا خلق ويقضاهما بالعكس اي يقضي
 الاعم والاعم مطلق الاعم واخص مطلق لكن
 بعكس العين فمقضي الاعم اخص الاعم جميعا ان
 كل ما صدق عليه تقضي الاعم صدق عليه تقضي
 الاخص وليس كل ما صدق عليه تقضي الاعم
 اما الاول فانه لو صدق تقضي الاعم على
 بدون تقضي الاخص لصدق مع عين الاعم
 فصدق عين الاعم بدون عين الاعم
 هذا خلق مثلا لو صدق التقاضي على
 بدون التقاضي لصدق على التقاضي
 ويمتنع هناك ان صدق الجموع لا يستعمله
 اجتماع التقضيين فصدق الان بدون الجموع

بدون الجموع واما الثاني فانه بعد ما ثبت ان
 كل تقضي الاعم هو تقضي الاخص تقضي الاعم
 لكان التقضيان متساويان فيكون تقضيهما
 هما وهما العينان ايضا متساويين كما قد
 كان العينان الاعم واخص مطلقا هذا خلاف قوله
 والافق وجه ابي وان لم يتصادقا فكل من
 الجانبين ولا من جانب واحد افق وجه
 تباين جنسهما هو صدق في كل من الكليتين
 بدون الاخر في الجملة فان صدق في معا ايضا
 كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا معا صلا
 كان بينهما تباين كلي والتباين الجملة يتحقق
 في ضمن العموم من وجه وفي ضمن التباين الكلي
 ايضا ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه

قد يكون بين تقيضها اللفظ العموم من وجه كما
 لميوان والابيض فان بين تقيضها وهما الاحيوان
 واللاابيض وهما العموم من وجه وقد يكون بين
 تقيضها بتباين كما كالحيوان والاشجار فان
 بينهما عموم من وجه وبين تقيضها وهما الاحيوان
 والاشجار ان مباينة كلية فلماذا قالوا
 ان بين تقيض الاعمى والاعمى من وجه
 تباين جزئي لان العموم من وجه فقط والاشجار
 والاشجار فقط كما لميوان بين ان
 بين تقيض الاعمى والاعمى من وجه وبين تقيضها
 مباينة جزئية كذلك بين تقيض المتباينين
 بتباين جزئي فانه لا صدق لكل من العيين مع
 تقيض الاعمى صدق كل من التقيضين مع غيره الاخر

مع غيره الاخر فيصدق لكل من التقيضين بدون
 الاخر في الجملة وهو التباين الطرسي ثم انه قد
 يتحقق في ضمن التباين الكلي كما لموجود والاعمى
 المدوم فان بين تقيضها وهما الاعمى وجود
 والاعمى عدم ايضا بتباين كلي وقد يتحقق في
 ضمن العموم من وجه كالان والاشجار فان من
 بين تقيضها على الانسان والاشجار عموم من
 وجه فلماذا قالوا ان بين تقيضها وبين التباين
 والاشجار من وجه مباينة جزئية صحح تقيضها
 الكلي هذه اعم الباقى الملم انه ذكر التقيض
 التقيض المتباينين لوجوهين الاول قصد الا
 خصصار لقياسه على تقيض الاعمى والاشجار من وجه
 والثاني ان تصور الصفا لتباين الطرسي

من حيث انه مجرد من خصوص فردية موقوف على حقيقة
فردية القديين هما العموم من وجهه والشيئين الكليات
فبقل ذكره في فردية كلياته لا يتأني وانه
وقد يقال ان لفظ الجزئيات لا يطلق على
المفهوم الذي يستخرج من العقل صدقها كثيرين
لكن انك يطلق على الاخص من حيث اول
يقصد بقية الحقيقة على الثاني بالاضافي والجزئي با
لغتي التي في الهمزة بالفتح الاول او كل جزئي هو
حقيقة فهو مندرج تحت مفهوم عام واوله المفهوم
والثاني والاسم ولا عكس اذا جزئي الاضافي قد
يكون كليا كالانسان بالنسبة الى الحيوان ذلك
ان تم قولك وهو الهمزة على جواب سؤال مقدر
كان قائل يقول الاخص على علم سابقا هو

سابقا هو الكليات التي تصدق عليه كقولنا الاخص
كليا ولا يصدق هو على ذلك الاخر كذا الكليات
في الاضافي لا يلزم ان يكون كليا بل قد يكون
جزئيا حقيقيا تفسير الجزئي للاضافي بالانحصار
المعنى تفسير بالانحصار فاجاب بقوله وهو الهمزة
ان انحصار الهمزة كونه الهمزة من المعلوم انفا
يعلم ان الجزئيات هي الهمزة الهمزة من الجزئي الحقيقي فتعلم
بيان النسبة التامة وهذا من فداه لبعضنا
كما يخاطب شراة والكليات هي الكليات
التي لها افراد ويجب نفس الامرة التميز او
في الخارج متفردة في خمسة انواع واما الكليات
التي هي الهمزة لا تصدق على فارحا ولا ذمنا فلا
يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به ثم الكليات اذا

نسب إلى أفراد الحقيقة في نفس الأمر فإما أن يكون
سبين حقيقة تلك الأفراد فهو النوع أو جزء
حقيقتها فإن كان تمام المشترك بين شيئين
وبين بعض الآخر فهو الجنس أو النوع الفعلي
لهذه الشئ ذاتيات أو فاعلها يقال المرض
فأما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة أو لا فالاول
هو الحادثة والتي في شئ المرض الهم فإما دليل
انحصار الكليات في الحقيقة المقول في الجملة
في جواب ما هو السؤال عن تمام الحقيقة
فإن اقتصر في السؤال على كونه امر واحد
كان السؤال على ذكره امر واحد كان السؤال
عن تمام الامة المحققة بنوع النوع في الطب
ان كان المذكور امر شخصيا والحد التام كما

الطبيعية ويجوز ان يحقق الحقيقة بدون الامة
فيما اذا كان النوع بسيطاً مجرداً عن شئ
وقد مثل بالنقطة وفيه متاقسة وبالجملة بينهما
هي الموم من وجه والنقطة النقطة طرف
الخط غير منقسم في العرض المثل طرف الخط
طرف الجسم فالخط سطح غير منقسم في العمق
الخط غير منقسم في العرض والعمق والنقطة غير
منقسم في الطول والعرض والعمق في
انقسمت املا فإذ لم تقبل امر القسمة لم يكن
لها جزء فلا يكون لها جنس وفيه نظر فان هذا
يدل على انها لا جزء لها في الخارج والجنس ليس
جزءاً خارجياً بل هو في الامراء العقلية في زمان
يكون للنقطة جزء عقلي وهو جنس لها وان لم

يكون لها جزأ في الخارج متصاعدة بان يكون
الترقي من خاص الامام وذلك لان جنس المتكلمين
اتم الجنس وهكذا الجنس لا جنس قوته هو
العلم و الجنس لا جنس كما بل هو متنازلة
بان يكون من عام الاما خاص وذلك لان نوع
النوع يكون اخص من النوع وهكذا الامان ينهي
الانواع له تحت وهو ان كل نوع الانواع كالان
وما بينهما اى ما بين العالم وال فل سنة
سلي الانواع وال اجناس رية متوحدات
في بين الجنس العلم وال الجنس ان كل اجناس
متوسطة هذا ما بين النوع العلم والنوع ال فل
انواع متوسطة هذا ان رجع القهرا لاجزاء العلم
وان فل وان عاد اما الجنس العلم والنوع

والنوع ان فل المذكورين صريحا كان المعنى ان
ما بين الجنس العلم والنوع متوسطة فقط كالجنس
المتكلمين ان فل الاو جنس متوسطة ونوع متو
سطا معا كالبسم النامي اعلم ان العلم لم يتم جنس
الجنس ~~العلم~~ للجنس المفرد والنوع المفرد
ان لاق الكلام فيما يترتب والمفرد ليس في هذا
الترتيب وان العلم نوعين تحقق وجوده
اى شئ اعلم ان كلمة اشئ موصولة بك
ليطب بها ما هو بجزء اشئ ان كان فيما يحرف
اليه هذه الكلمة مثلا اذا صرت شيئا من
بيعد واقفت انه حيوان لكن ترددت في
انه هل هو انسان او فرس او غيرهما
تقول اى حيوان هذا فيجاب بما تحق

وبميزة عن مثركة ترفي الطيرة انيرة اذا عرفت هذا
 فقول اذا قلنا الانسان اى شئ هو في ذاته
 كان المعنى انه تباين ذاتيات الانس
 بميزة عما يتركه في الشئية فبص ان يجاب
 بان مجموع ناطق كصحة ان يجاب بان ناطق
 فبمزم صممة وقوع الحد في جواب اى شئ
 وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الفصل ما يقال
 لحد في الة وهذا اما استكمله الامام البرزى
 في هذا المقام درجاب ما يجب المحركات بان
 معنى اى وان كان كسب اللوة طلب لتبينة حقيقة
 او بظن اضافيا مطلقا لكن ارباب العقول
 اصطلحوا على انه لطلب بميزة لا يكون مقولاً
 جواب ما هو وبهذا يخرج الة والجنس الغد

والجنس انهم والمحقق الطوتس هما سلك
 افره اذق واثقن وهو انما لا يصلح سئل
 عن الفصل الا بعد ان نعلم ان شئاً بمن بناء
 علا ان ما لا جنس له لا فصل له واذا علمنا ان
 ٤ يا جنس فطلب ما بميزة عن المنار كات
 في ذلك المفسر قول الانسان اى حيوان
 هو في ذاته فتعين الجواب بالناطق لا غير
 فكله شئ في التعريف كناية عن جنس
 المعلوم الذي يطلب ما بميزة ان شئاً عن ان
 ركاته في ذلك الجنس في بندفع الانكحال
 بمذاقرة قارب كان نطق بالنبه
 اما الانس حيث بميزة عن المنار كات
 في جنس القرب وهو والحيوان

فيجعل كل واحد في نفسه كالتقسيم بالنسبة الى الال
 فان حيث تميزت عن الناطقات في جنسها
 البعيد وهو القسم الثاني واذ انسبح
 الفصل له نسبة اسمها التامة التي هو فصل تميزها
 ونسبة اسمها البتس التي تميز التامة عن غيرها
 بين افرادها فالاعتبار الاول يتبع مقوما
 الطائفي لانه جنسها به وعمل لها بالاعتبار الثاني
 يتبع مقوما لانه بها انضمامها هذا الجنس وجودا
 يحصل قسمي وعلا ما يحصل قسمي آخر كترى في تقسيم
 الطيوان اسمها طيوان الناطق والطيوان غيره
 الناطق والمقوم للعالي التام للاستواء
 اي كل فصل مقوم للعا فان فصل مقوم للتل
 لان مقوم العا وجزء العا والعا جزء للتل فل

للتل فل العا وجزء البير المقوم العالي جزء للتل فل ثم
 انه تميزت للتل فل عن كل ما يميز العا عنه فيكون
 خبرا تميزا له وهو معنى المقوم وليعلم ان المراد
 بالعا هنا كل جنس او نوع يكون فوق اخر
 سواء كان فوقه آخر او لم يكن وكذا المراد بالتل فل
 كل جنس او نوع يكون تحت اخر سواء كان
 تحت اخر او لم يكن مع ان البتس المتوسط عال
 بالنسبة اسمها تامة آخر او لم يكن مع ان البتس المتوسط
 عال بالنسبة لعا، تحته وك فل بالنسبة اما وقت قوله
 ولا عكس اي كذا يجمع ان البتس كل مقوم للتل فل
 هو مقوم للعا فان الناطق مقوم للتل فل
 التقسم الذي هو الان والبتس مقوم للعالي
 الذي هو الطيوان والمقسم بالعكس اي

كل قسم من قسمي للعلم والاعراض
كلها اما الاول فلان ات كل قسم من العلم فصل
حصلت كل من قسم فقدم حصل للعالم لان
قسم القسم هو ان الثاني فلان الى قسم مثلا
مقسم للعالم الذي هو الجسم التام في ذلكس مقسم
لكل من الذي هو الحيوان وهو الخارج فلان
المقسم مقسمه جميع مفومات الاقسام واعلم ان
الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع افرادها
خاصة كالكاتب بالقوة للانسان والاسير
شاملة لجميع افرادها هي خاصة كالكاتب بالفعل
للانسان حقيقة واحدة نوعية اذ هي
فالاول خاصة النوع والثاني خاصة الجنس
فالثاني خاصة للحيوان وعرض العالم للانسان

للعالم لان من قسم وعرض
كالكاتب يقال على حقيقة الانسان وان
غيره من الخلق الحيوانية وكل منها
اي كل من العالم والعرض العالم وبالجملة
الخاصة الذي هو عرضي لا فردا اما لازم وانما
مفارق اذ لا يخفى ان يستحيل انقطاعه من
معرضه اذ لا اول هو اول والثاني هو
الثاني ثم اللازم ينقسم بتقسيم احداهما
اذ اي لازم الشيء اما لازم له بالنظر لانفس
ما يتبع قطع النظر من خصوصه وجوده في الخارج
اذا كان له بان يكون هذا الشيء
بحيث كلما تحقق في العالم اذ هو الذي كان
هذا اللازم بان لا يكون له بالضرورة

اي الى خصوص وجوده الى رجبى اوله حتى قد
 القسم بالاطمئنان فاقسام الملازم بهذا
 التقسيم ثلثة لازم الماهية كنه وجية الاربعه و
 وللازم الوجود الخارجى كحرفى النار لازم
 الوجود الذى بين الكون حقيقة الانسان ككلمة وعقل
 وهذا القسم سعى مفعولا ثانيا البقاء والثانى ان
 الملازم اما بين او غير بين وبين له مغيبان
 احد هما الملازم الذى يلزم تصور من تصور
 الملازم كل يلزم تصور البصر من تصور العي
 وهذا يقال البين بالمعنى الاخص ورجح فجزا
 البين هو الملازم الذى لا يلزم تصور من تصور
 الملازم كالكاتب بالقوة للانسان الثانى
 من معنى البين هو الملازم الذى يلزم كل

يلزم تصور من تصور الملازم ككل كالميلزم
 تصور البصر مع تصور الملازم والنسبة
 بينهما الجزم بالملازم كنه وجية الاربعه فان
 العقل بعد تصور الاربعه والذو وجية ونسبة
 الذو وجية اليها ونسبة الذو وجية اليها يكتم
 بيان الذو وجية اليها كنه الملازم لها وذلك يقال
 له البين بالمعنى الاشم ورجح فجزا البين هو الملازم
 الذى لا يلزم من تصور مع تصور الملازم و
 والنسبة بينهما الجزم بالملازم ككل كالميلزم
 للعالم فلهذا التقسيم الثانى بالاطمئنان
 الا ان القسمين الى صليين على كل تقدير
 انما سميان بالبين وغير البين
 يدوم كونه الملتصق الصلح فانها وانما الملتصق

وان لم يمتنع انفكاكها بالنظر اما ذاته
بسهة ككرة الخيل وصخرة الوجع او بطون
كاشفاب مفهوم الكفاي ويطبق عليه
لفظ الكفاي الكفاي في المفهوم الذي لا يمتنع
فرض صدق على كثير من بسم كفايا منطقيا لان
المنطقية يقصد من الكفاي هذا المعنى ومعه وضحة
اي ما يصدق عليه هذا المعنى كالانسان والحيوان
بسم كفايا طبعا لوجوده في الطبائع بعينه في الخيل
على سببي والجميع المركب من هذا العارض و
والمرض ووض كالانسان الكفاي والحيوان ا
الكفاي بسم كفايا عقليا اذ لا وجود الالة العقل
وكذا الانواع بعينه كما ان الكفاي يكون
منطقيا وطبعيا ومقليا كذلك الانواع اربعة

المراد بعينه الجنس والنوع والفصل وهو الى صفة
والعرض العام مجردي في كل منها هذه الالما
ررت الشئ مثلا مفهوم النوع اعني الكفاي ا
المفول على الكثيرين المتفقين بالتحقق في جواب
ما هو بسم نوعا منطقيا ومعه وضحة كالانسان
والفرس نوعا طبعا ومجموع العارض المعروف
كالانسان النوع نوعا عقليا وهذا هذا نفس
البواقي بل الالما ررت التث تسمى في البرهان
ايه فانما اذا قلنا زيدا كجبري مفهوم البرهان
ايه ما يمتنع فرض صدق على كثير من بسم جزئيا
منطقيا ومعه وضحة من زيدا بسم جزئيا طبعا
والجميع اعني زيدا البرهان بسم جزئيا عقليا
والعقل في وجوده والطبعي بعينه وجوده

الشيء منه لا ينبغي ان ينك في ان الكمال النقي
 غير موجود في الخارج فان الكمية التي تعرض
 المفومات في العقل ولذا كانت من المفومات
 العقوليات التي نسبت اليه في ان الشيء بغيره
 فيه فارتق انتفاؤه بمتلزم انتفاء الكمال
 وانما التبراع في ان الطبع كالانسان من
 حيث هو ان الذي يعرضه الكمية العقل
 بل هو موجود في الخارج بوجود افراده الابل
 ليس الموجود وفيه الا افراد اول مناهب
 جود الحكماء الثاني مناهب بعض النورين
 ونهم العلم فلهذا قال وارتق هو الثاني ولانه
 لو وجد الكمال في الخارج في ضمن افراده لزم
 انصاف الشيء الواحد بالصفات المتفردة

المتفردة ووجود الشيء الواحد في الامكنة الم
 المتفردة وحسب وقوع وجوده الطبيعي هو ان افراد
 موجوده وفيه فاعلم وتحقق الحق في حواسي
 التجريد معرف الشيء بعد الفراغ من بيان
 ما ذكرته منه المعرف شرح في البحث عنه وقد علمت
 ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث
 عنه من اجله ومعرفة بانه يمكن ان الشيء اي الموق
 لا يفيد تصور هذا الشيء ما يمكنه او بوجه من زمن
 جميع ماعداه وانه الم بغير ان يكون العلم لان العلم
 لا يفيد شيئا منها كما يلوان في تعريف الانسان
 فان الحيوان ليس كانه لان لان حقيقة
 الانسان هو الحيوان مع ان يخلق وارتق لا يميز
 الانسان عن جميع ماعداه لان بعض الحيوان

هو النفس وكذا على الالام من وجه اما
والاقل من مطلقا فو ان جاز ان يقدر تصور
تصور الالام بالكلية او بوجه يتناهي عندها كي اذا تقو
رت الالام ان يات بصيوان نالقي فقد تقويت
في غمده المليون باحد الوجهين لكن لما كان الالام
اقل وجودا في العقل واطغى نظره في الالام
ان يكون اعرف من الموقوف له كچه ان يكون
افضل ايضا وقد علم من تعريف الموقوف بما يكمل
اشي انه لا يكون ان يكون مبانيد الموقوف فتعني
ان يكون مساويا له ثم ينبغ ان يكون الموقوف
اعرف من الموقوف في نظر العقل لانه معلوم
موصول الى تصور الجمول هو الموقوف لا في
دلاس ويالك في الحقا والظهور فوكه
والتعريف

والتعريف بالفصل القريب جدا وبالقياسه
التعريف لانه ان يشتمل على امر يخص الموقوف
وبوجه بناء على ما سبق من ان شرط الالام
فقد الالام ان كان ذاتيا كان فصلا قريبا وان كان
غريبا كان خاصته لاي له في الالام الموقوف
فقد الالام ان يشتمل على رسمه كتم كل منها ان اشتمل على
الجنس القريب يسهل جدا انما ما ورسمه تاما
وان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على
على الجنس البعيد او كان هناك فصل قريب
وهو او خاصته وحدها يسهل جدا انما قضا ورسمه تاما
هذا محصل كل كلامهم وفيه ابحاث لا يسع المقام قوله
ولم يفتروا بالعرض العام فان الفرض من التعريف
اما الاطلاق على كل الموقوف او امتيازها عن جميعها

والعرض القائم لا يفيد شيئا منها فلهذا لم يعتبره
في مقام التعريف والظاهر ان غرضهم من ذلك
انه لم يعتبره في مقام التعريف انفرادا واما التعريف
بمجموع امور ككل وارجح منها عرض عام للمعرف لكون
المجموع محتمل كتعريف الانسان بما شئت ستقيم القامة
مثلا وتعرف القفاش بالثائرة لولود فهو تعريف
بما هيته مكنية معبر عنه هم كمن صح به بعض المتأخرين
وقد اجمروا في خصوص اشارة اما اجابته
المقدرة من حيث حققوا انه يجوز التعريف بالذات
الائتم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون صدقنا
ناقصا او بالعرض الائم كتعريفهم بالاشي فيكون
رسمانا فصلا بل جوتن والتعريف بالعرض النقص
اي كتعريف الحيوان بالضاحت لكن المقام لم يتعد

لم يتعد لم يتعد بل لوجبه انه تعريف بالاضافة
غير جائز اصلا كاللفظ اي كالجبرسة
التعريف اللفظي ان يكون الائم كقولهم سعة الله
ثبت تفسير مدلول اللفظ اي تعيين
مسمى اللفظ من بين المعاني الممثلة في الحاطرة
وليس فيه تحصيل محمول من معلوم كما في
التعريف المرفق الحقيقي فانهم قول القول
في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان
مركبا معقولا او ملفوظا فالتعريف يشمل
القضية المعقولة والملفوظة الصديق
المطابقة للواقع والمكذب هو اللامطابقة له
وهذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفته الجبردا
والفقيه فدادور موقوف على وضع دعبتن

ليحكم عليه نحو لانه امر جعل هذا الموضوع
 والله ان على النسبة اي اللفظ المذكور في القطعة
 الملقوظ الذي يدل النسبة الملكية بين رابطة
 تسمية الدال باسم المدلول فان الربطة تحقق
 هي النسبة الملكية وفي قوله والله ان على النسبة
 ان رة اما ان الربطة اداة للدلالة على النسبة
 الملكية التي هي معنى حقيقي غير مستقل واعلم ان
 الربطة قد تدل على الحقيقة وقد تحذف وفي الاول
 تسع ثلاثية وفي الثاني ثنائيات وقد استعمل
 لما هو اعلم ان الربطة تنقسم لان ما يتبدل
 على اخر ان النسبة الملكية باحد الاخرتين الثلاثة
 وغير ذاتية بخلاف ذلك وذكر الفارابي
 ان الفلسفة تأثقت من الفقه اليونانية لما

الى العربية وحده القوم ان الربطة الزمانية هي لغة
 العرب من الافعال المتقدمة ولكن لم يجد قريش
 اللغاة رابطة غير الزمانية لعدم تمام استمرارية
 والى في اليونانية فاستعاروا للربطة الزمانية
 لفظ هو دهر وفيها كونهما المراسم والاول اداة
 فذات اشار الى اللام بقلبه وقد استعملها هو وقد يذكر
 للربطة الغير الزمانية اسماء مستقلة من الافعال كقصة
 والحزن وهو في قولنا زيد كان كذا وادرك
~~موجودا~~ وانه في رابطة الزمان في
 الحكم بثبوت شيء نسي او نفيه انه من الحقيقة بظنية
 سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخر او
 نفي ذلك التبدل بالمنافع بين اثنين
 او بثبوت تلك المنافع فالاولا مشهورة

المنفعة والثابتة شرطية المنفعة واعلم ان حصر
 القضية في اللمية والشرطية على ما ذكره المصنف على ذلك
 بين التفرقة والاشبات وما حصر الشرطية في المنفعة
 والمنفعة فاستقراني مقدمات المنفعة في الذكر
 والموضوع في نفسه والموضوع في نفسه
 لفظية اللمية ما هو معتاد
 الموضوع في اللفظ تالياً لتلوه الجزء الاول او في التسمية
 حال الموضوع فيسمى ما هو موضوع شخص شخصية
 هذا القياس ومحصل التقييم ان الموضوع
 اما جزئي حقيقي نقول هذا ان كان او كلي في التسمية
 فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلام
 افراده على التاني فاما يبين كية افراد الحكم عليها
 بان يبين ان الحكم على كليها او على بعضها او لا يبين
 ذلك بل يميل فالاول والثاني طبيعة والثالث
 محصورة والرابع سمعة ثم المحصورة ان يبين

ان يبين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكيفه من
 يبين ان الحكم على بعض افرادية فكل منها اما موجبة او لية
 ولا بد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين
 كية افراد الموضوع يسد ذلك الامر بالسور اذ
 ان سور البنية يحيط بما حكم عليه من افراد الموضوع
 فسور الموجبة الظنية هو كل دالام الاستفراق وما
 يفيد معناها من ان لية كانت وسور الموجبة
 الظنية او بعض وواحد وما يفيد سوادها وسور الية
 الظنية لا شيء ولا وجود نظرهما وسور الية
 الجزئية ليس بعض وبعض ليس وليس كل
 يسرقا ونمازم الجزئية اعلم ان القضاة
 المعينة في العلوم من المحصورات الاربع لا يفر
 وذلك لان اللمية والجزئية تتماثلتان او كليهما

صدق العلم على افراد الموضوع في الطبيعة صدق على بعض افراده
بالعكس والمهمة مندرجة تحت البرزخية والشمسية لا
لا يثبت عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة البرزخيات
لتغيرها وعدم ثباتها بل ربما يثبت من عندها في ضمن الموضوعات
التي يحكم فيها على ان شئ من افعالها الطبيعية لا يثبت عنها
في المعلوم اصلا فان الربط بين الكيفية من حيث نفسها
كما هو موضوع في علم الطبيعة لا من حيث تحققها في ضمن ال
الاشياء من غير موجوده في الخارج صدق في ذلك في
في معرفة احوالها فانهم القضايا المعبرة في الظهورات
الرابع والابدية في الموجبة اذ في صدقها واذ في
لان العلم في الموجبة بثبوت شئ في شئ وثبوت
الشئ في شئ في ثبوت الشئ له اذ في الموضوع
فانما يصدق هذا العلم اذ كان الموضوع محققا موجودا

موجودا في الخارج ان كان العلم بثبوت المحمول له هناك
او في الذهن كذلك ثم القضايا الطبيعية الموجبة باعتبار
وجود موضوعها لثبوتها في العلم لان العلم فيها اذ
على الموضوع الموجود في الخارج محققا في كل ان
حيوانا بمعنى ان كل ان في الموضوع موجود في الخارج
حيوانا بمعنى ان كل ان في الموضوع الموجود في الخارج
مقدرا نحو كل ان في حيوانا بمعنى ان كل ان في
وجوده في الخارج وكان ان في ان في تقدير وجوده
وهذا الوجود المقدرا انما اعتبره في الافراد المتكلمة في
للمتضمنة كفراد اللاتشئ في شئ فيك البارسي اذ
على الموضوع الموجود في الذهن كقولك شئ فيك
البارسي متمنع بمعنى ان كل ما يوجد في العقل في
العقل شئ فيك البارسي فهو موجود في الذهن

بالاشتمال وهذا مما اعتبره في هذه الموضوعات التي ليست
 لها افراد يمكنه التحقق في الخارج حرف السبب وغيرها
 كما يشاهد كما في مع السبب من اجزاء اى من ا
 الموضوع فقط او من الجمول فقط او من كليهما
 فالقضية على الاول اسم معدولة الموضوع وطا الثاني
 اسم معدولة الجمول وطا الثالث معدولة الطرفين
 معدولة لان حرف السبب موضوع النسبة
 فاذا استعمل لان هذا المعنى كان معدولا عن معناه
 الاصلى فسميت القضية التي هذا الحرف جزءا من
 جزءها معدولة تسمية الكلى باسم الجزء والقضية
 التي لا يكون حرف السبب جزءا من طرفيها تسمى
 معدولة بكيفية النسبة في نسبة الجمول الى
 الموضوع سواء كانت اى بيته او سببه يكون

تكون نسبة الجمول بكيفية نفس الامر والواقع
 بكيفية مثل الضرورة والادام والامكان او الامتناع
 او غير ذلك فتلك الكيفية الواضحة في نفس الامر تسمى
 مادة القضية ثم قد يصرح في القضية بان تلك النسبة
 مكتفية في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية تسمى موجبة
 ولا يصرح بذلك قسم القضية مطلقا واللفظ
 الدال عليها في القضية الملقوظ والصورة العقلية
 الدالة عليها في القضية المنطوق المعقولة تسمى
 القضية فان طبقت اللمة الامة صدقت القضية
 لقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والادبنت
 لقولنا كل انسان جرم بالضرورة فان كان
 الحكم فيها بضرورة النسبة في نفسه يكون الحكم
 القضية الموجبة بان النسبة التبوته واللمة

و فردية اى متممة الانفكاك عن الموضوع عاقله
الربعة اذ لم الاول انها فردية مادام ذات
الموضوع موجودة كقولك ان حيوانا بالفردية
ولاشئ من الان بان يجز بالفردية فيس القضية
ح فردية مطلقه لاشئ لما على الفردية وعدم تقييد
الفردية بالوصف او الوقت الثاني انها فردية
مادام الوصف العنواني ثابتا لذات الموضوع كقوله
كل من ثابت متمم الا صاحب بالفردية مادام ثابت
ولاشئ منه بان كان الا صاحب بالفردية مادام
كالتاقيس ح مشروطا عامة لاشئ رط الفردية
بالوصف العنوي لما وكون هذه القضية اعم من المفرد
الخاصة كاشئ الثالث انها فردية في وقت
معين كقولك قرأ متخف بالفردية وقت جلوسه

جملته الارض بيته وبين اشئ من لاشئ من
القرن بمخفف بالفردية وقت الترسيع فتسبح
قضية مطلقه لتقييد الفردية بالوقت وعدم تقييد
القضية بالادوام الرابع انها فردية في وقت
من الاوقات كقولك كل من منقش
بالفردية وقتا ولاشئ منه بمخفف بالفردية
وقتا فتسبح متشعبة مطلقه لكونه
وقت الفردية فيما كمنشئ اى غير معين
وعدم تقييد القضية بالادوام فاشئ من
مطلقه انه الفرق بين الفردية والادوام ان
الفردية اى استيانه انفكاك كاشئ من
شئ والادوام عدم انفكاك منه وان لم يكن
مستجيلا كادام الحركة للفلك ثم الادوام

عدم انفكاك النسبة الابجابية واسيديين الموضوع
تا واهي في او وصفي فان كما الحكم في المواتية با
الله واهي اني اري بعدم انفكاك النسبة من
الموضوع ما دام ذات الموضوع موجودة سميت
القيمة دائمة لانها لما على الله واهي ومطلقة لعدم
تقييد الله واهي بالوصف العنواني وان كان
اعلم بالله واهي الوصفي اري بعدم انفكاك النسبة
عن ذات الموضوع ما دام الوصف العنواني ثابتا
للك الذات سميت مرفقة لان اهل الوفاء
يفهمون انه المعنى من القيمة التي لينة بل من
الموجبه ايضا عند الالفاظ حلاق في فاذا فصل كل
كاتب متحرك الاصابع فهو ان هذا الحكم في
غابت ما دام كاتبها وعامة لكونها اعم من القيمة

من العرفية الخاصة التي سيجي ذكرها
او بخصيتها او بعلتها اري بتحقق النسبة فان
بمطلقة العامة اى التي حكم فيها يكون النسبة تنقضية
بالفعل اري في احد الزمان الثلاثة وتسميتها
بالمطلقة لان هذا هو المفهوم القيمة عند الإطلاق
الاطلاق وعدم تقييدها بالضرورة والله واهي
ذالك من اجلات وبالقي من لكونها اعم من الوجوه
اللا دائمة والافردية على ما سيجي او بعدم
ضرورة مع ذلك اذ حكم في القيمة بان خلاف
النسبة المذكورة فيها ليس ضرورة كما قولنا
زيد كاتب بالامكان العام يعني ان المكتبة
غير مستحقة له يعني ان سببها من ليس ضرورة
سميت الففزع ممكنة لانها ليست بالامكان

وهو سبب الضرورة وعامة كونها اعم من الممكنة
الخاصة هذه بسائط القضايا
الثانية المذكورة من جملة الموجبات بساط
علم ان القضايا الموجبة اما بسيطة وهي
ما يكون حقيقتها اما ايجابا فقط او
سلبا فقط كما مر من الموجبات الثانية
واما مركبة وهي التي يكون حقيقتها مركبة
من ايجاب وسلب بشرط ان لا يكون
الجزء الثاني فيها مذكورا بعبارة مستقلة
سواء كان في اللفظ تركيبا كقولنا كل انسان
ضاحك بالفعل اذ انما نقولنا لا دائما
اشارة الى حكم سلبي اي لاشي من الانس
بضاحك بالفعل ولو يكن في اللفظ تركيب

لقولنا

لقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه
في الحقيقة ليس كذلك ان كان كل انسان
كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانس
يكتب بالامكان العام والوجه بالاجاب و
السبب بالجزء الاول الذي هو اصل القضية
ويعلم ان القضية المركبة انما تحصل بتفصيل
قضية بسيطة بقيد مثل التداوم والتلازم
العامة اي المشروطة العامة وان
والعرفية العامة والوقفية اي الوقتية
المصلحة والمنفعة المطلقة بالتداوم الذي
معنى التداوم والتلازم ان هذه النسبة المذكورة
في القضية ليست دائمة ما دام ذات الموضوع
موجودة فيكون انقيضها واقعة البتة في زمان

من الأزمنة فيكون إشارة إلى حقيقة مطلقة صادرة
في لغة لا تصل في الكيف وهو فقد في الكيف فافهم
المشروطية التي هي المشروطية العامة
المقبولة بالتمام والتمام الذي هو كمال كمال كمال
صاحب بالتحقق بالضرورة ما دام كمالاً دائماً
شيء من الكليات بمتحرك الصاحب بالفعل
والعامة التي هي العرفية العامة المقيدة بها
بالتمام والتمام الذي يكون بالتمام والتمام
بما كان الصاحب ما دام كمالاً دائماً أي كمال
كاتب كمال الصاحب بالفعل والوقعية
والمتشعبة التي قيدت بالوقعية المطلقة والمتشعبة
التي قيدت بالوقعية المطلقة والمتشعبة المطلقة
بالتمام والتمام الذي حذف من اسمها لفظ الإطلاق

الإطلاق سميت الأولى الأولى والوقعية الثانية الثانية
متشعبة فالوقعية المطلقة مقيدة بالتمام
والتمام الذي هو كمال كمال كمال كمال كمال
لا سيما أي لا شيء من الهم بمخفف بالفعل والمتشعبة
المطلقة مقيدة بالتمام والتمام الذي يكون لا شيء
من الأقسام بمنقسط بالضرورة وفقاً لما دام
أي كمال إن تنقسط بالفعل بالضرورة
الذاتية يعني أن هذه التسمية المذكورة في الفقهية
ليست ضرورية ما دام ذات الموضوع موجودة
فيكون هذا حكماً بإمكان نقضها لأن الامكان
هو سلب الضرورة لمن الطرف المقابل كترقبك
مضاد للضرورة الذاتية يمكنه ما في لغة لا
للاصل في الكيف الوجودية للضرورة الثانية

معنى المطلقة العائنه هو تخليبه النسبه ووجوهها في
في وقت من الاوقات ولا تشملها بالضرورة
فالوجوه بالضرورة هي المطلقة العائنه المصيده
بالضرورة انه انما هو كل ان ينسحق بالفعل
لا بالضرورة الا ان لا شيء من الازل بمنسحق بالامكان
العام في كبريه من مطلقه عائنه احد هما موجب
والاخرى سالبه او بالادوام الذاته
انما قيد الادوام بالذاتي لان تصيد اليه
بالادوام الوصفي غير ضروري في الادوام
بحسب الوصف مع الادوام بحسب الوصف نعم
يمكن تفيد الوصفيين المطلقين بالادوام
الوصفي ايضا لكن هذا التركيب غير معتبر عند علم
ان الذي يصح تصيد هذه القضا بالاربع بالذات

بالادوام الا انما تصح تصيد بالضرورة
الوصفيه الذاتيه لانك يصح تصيد ما سوى الشرطه
العائنه من تلك المبدأ بالضرورة الوصفيه فالاصح
انما هو من ملاحظه كل واحد من تلك القضا بالادوام
بحسب كل من كماله بالادوام بحسب ذاته ما
يصح وادبته ما صح معتبره غير معتبره واعلم
ان كما يمكن تصيد المطلقة العائنه بالادوام والضرورة
الذاتيه الباقية صحه لك يمكن تصيد ما
بالادوام والضرورة الوصفيان وهذا في
حسب الامتداد الصحه البقيه المعتبره وكما يصح تصيد
الكلمه العائنه بالضرورة الذاتيه يصح تصيد ما
بالضرورة الوصفيه وكذا بالادوام الذاتيه
والوصفي من هذه المحتملات ثلثة له غير معتبره

عندهم ويخبرهم ان التركيب الذي فيه هما بنا
 الميراثي الاشارة الى بعض احوال من تركت تركته
 لم يرعها ما كان المتبني بعد تبنيه مما ذكره على ان
 اقرش الوصية الالمانية المطلقة
 المقيدة بالارواح الذي ذكر من ان المتبني
 لا يورث الا كل ثمن من ثمن المتبني
 العائدين احدى ما حجبوا خرافة
 يمكن حكم التركة العائنة بالضرورة الجانب المخالف
 حكم بالضرورة الجانب الموافق لغير قصير القضية
 مركبة من كلمتين عاشر ضرورة ان الجانب بالضرورة
 الجانب المخالف هو مكان الطرف الموافق ركب
 الضرورة الطرف الموافق مكان الطرف المقابل فكل
 حكم في القضية يمكن ان يكون الطرف الموافق مكان المقابل

كلمة

تحتي ان كتاب بالامكان الخاص فان معناه
 كل ان كتاب بالامكان العام ولا يشترط ان
 من الان كتاب بالامكان وهذه من كتابت
 الى هذه القضايا السبع المذكورة وهي الميراثية
 العائنة والعقودية والوصية والتمتع والوجودية
 الاخر ووجودية الوجودية والائمة والحكمة العائنة
 في الفقه الكيفية في الواجب والكتب وقفة
 بيان ذلك في معنى الوجود والضرورة وانما هو اوفق
 في تلك الكيفية الكيفية والميراثية فلان الموضوع
 في القضية المركبة امر واحد حكم عليه بجملة من
 بالواجب والكتب فان كان الحكم في الميراث الاول
 على كل الاخر وكان في الميراث الثاني ايضا على كل الاخر
 كان على البعض في الاول وكذا في الثاني

لما قد تمها هي المقضية قيدت بها اي بالادوم والافترق
 يعني الاصل القضية على تقدير اخرى سواء كان
 النسبتان شموليتين او سلبيتين او مختلطين
 فقولنا كلما لم يكن زيدا وجودا لم يكن ارضا تامته
 وموجبه فالتصريح الموجبه بالحكم فيها باتصال نسبتين
 وذلك لانه ما حكم فيها لسبب ارضه اتصافا لهما نحو ليس
 في البتة كما كانت الشمس طالعة كان الوجود موجودا
 وكذا ان الله ومريمه لموجبه ما حكم فيها بالاتصال لعلاقة
 والى البتة ما حكم فيها ليس هناك اتصال لعلاقة
 سواء لم يكن هناك اتصال او كان ذلك لكن
 لا لعلاقة وانه لا تفاديه فهي ما حكم فيها بجزء الاتصال
 او نفيه من غير ان يكون ذلك مستندا للعلاقة
 نحو كلما كان الانسان ناطقا فاما رايها او ليس
 كان

ما كان الانسان ناطقا كلما كان الفرس ناطقا قوله
 لعلاقة او سلبية به يتصل المقدم التامه الكلية
 على ان الشمس طالعة فالنهار موجودا نسبتي النسبتين
 سواء كان النسبتان موجبتين او سلبيتين او
 او سلبيتين او مختلطين فان كان الحكم متنا فيهما في
 منفصلة سلبية وهي العلاقة فلهذه المنفصلة
 الحقيقة ما حكم فيها متنا في النسبتين في الصدق والكذب
 لقولنا ان كان الكذب يكون هذا الجود زوجا وان يكون
 هذا الجود فردا او حكم فيها بسبب متنا في النسبتين في
 الصدق والكذب نحو قولنا ليس البتة ان كان يكون
 هذا الجود زوجا او منفصلا بتساويين والمنفصلة المانعة
 الطبع ما حكم فيها متنا في النسبتين اولانا فيهما في الصدق
 فقط نحو هذا الشيء ان يكون شجر او ان يكون

- تجرأ والمنفصلة الى لغة الحق ما حكم فيها بتساوية النسب بين
 اولادنا فيها في الكذب فقط كما ان يكون في لغة الحق
 واما ان لا يفرق - او صدق فقط اي لاني الكذب
 وان لا يكتفون وحدهم يقال للصدق الاول لغة الحق
 بالحق الاخص والى ما بالحق العام وعلمنا فقط اي لاني
 الصدق اوسع فقطع والمنظر من الصدق لصدق
 وللا دلالة لغة العلم بالحق بل لغيره - ولما في البرهان
 اي ان كان المناقاة بين الطرفين اي المقدم
 والتي لا مناقاة في شئ من ذواتها في اى مادة
 تتحققا كالمناقاة بين السواد والكتان تدعى ان
 يكون بينهما غير كالتسبب او يكون كالتبا وغيره كسواد
 فالمنافاة بين طرف هذه القضية المنفصلة واقفة
 لانه اتبهما بل يجب خصوص المادة اذ قد يتجمع السواد

والكتان الكلبانية

والكتان في الصدق والكذب مادة اخرى فلهذا
 منفصلة حقيقة اتفاقية ثم الحكم كما ان
 اطلاق تنطق العلم محصورة ومحددة وشخصية وطبيعية كما
 كذلك في الشهادة ايضا كما ان متصلة بصدق
 بتتبع العلم المحصورة الكلية والبرهانية والاطلاقية
 ولا يتصل بطبيعية منها - فتقادير المقدم كقولنا
 كانت الشمس طالوت فانها موجودة - فكلية وسورية
 في المتصلة الموجبة كل ومعها ومعها في معنى
 وفي المنفصلة فيهما دائما وابدا وكلاهما هما
 في الموجبة واما الية مطلقا اي بعضا غير معين
 كقولنا قد يكون اذا كان الشيء وجودا انه كان
 اننا فجزئية وسورية في الموجبة متصل
 كانت او منفصلة قد يكون وفي الية كذلك

قد لا يكون مستحيه بل هو كذا ان جئنا اليوم فالمراد
وقد وان لم يكن العلم على جميعه غير المقدم ولا
على بعضها بان يكت من بيان الكيفية والبدئية
مطلقا فمهمه نحو اذ كان رتبة ان تاكس كبرانا
في الاصل اي قبل دخول اداة الاتصال وان نلاحظ
عليها - فمقتضى القول ان كانت الشمس طال لعة
فما لنها موجود فان طرفها واما الشمس طال لعة والتمار
موجود قضيتان ممليتان او منفقتان كقولنا
كلما كانت الشمس طال لعة فتمار موجودا
لم يكن التمار موجودا قولنا كلما لم يكن التمار موجودا
لم يكن الشمس طال لعة قضيتان منفقتان
او منفقتان كقولنا كلما كان دائما ان يكون العدد
زوديا او فردا فدائما ان يكون العدد منقسما

بممن وبيان

بممن وبيان او غير منقسم بها او مختلفان
بان يكون احد الطرفين حمية والاخر متصلة او انهما
حمية والاخر منفصلة واما ما متصلة والاخر منفصلة
منفصلة فالاقامة ستمه وعلك الاستحاج ان تكون
من الاشياء من التمام اي ان يصح التام
عليها ان يمتدان ان الصدق والكذب ولا نفى ما
بالقضيه اذ هذا فاذا قدمت عليه اداة الاتصال
شلا وقت ان كانت الشمس طال لعة لم يصح ان
يكت عليه ولم يمتد الصدق والكذب واهتمت
الان يقيم قولك شلا التمار موجودا فخذوا القضيتين
حمية بالقضيتين اما لان التام لا يكون بين
المفردات على ما قيل منها واما لان الكلام
في تناقض القضايا بحيث يلزم ان يخرج هذا القيد

الاختلاف الواقع بين الموجهة وآلة البرهنتين
 فاتها قد يصدق في معاني نحو بعض الحيوان ان
 وبعضه ليس بان فلما يتحقق التناقض بين البره
 نتين وبالعكس يبرهن من كذب كل من
 القضييتين صدق الاخرى وخرج بهذا القيد اختلاف
 الموجهة وآلة البرهنتين فاتها قد يكد بان معان
 لانه من الميو ان بان وكل حيوان ان
 فلا يتحقق التناقض بين البرهنتين ايضا فقد علم
 ان القضييتين لو كانتا محصورتين بجزء من المعاني
 الكمية والكيفية كما سيشرح المصنف به ولا بد من الا
 ختلاف اى يشترط في التناقض ان يكون احدى
 القضييتين موجبة والاخرى سالبة ضرورة ان الموجهتين
 كذلك لبتين قد يكتفى ان في الكذب والصدق ثم
 الكان

ان كان القضيان محصورتين بجزء من المعاني في العلم
 ان هذا شرط ان كانا موجبتين يجب انهما في المعاني
 فان الله ورستين قد يكد بان مع القول كل ان
 كاتب بالضرورة ولا يشترط من لكانت بك تبالطنا
 العام والآتى وفيها عدة اذ اى ويشترط في التناقض
 ان يكون القضييتين في الامور المنقذة المذكورة اعلى اكم و
 والكيف والبهية وقد طوطوا هذه الآتى وفي ضمن الآتى و
 في امور ثمانية قال قائلهم شعر در تناقض مشد
 وحدت شرط وان وحدة موضوع محمول لكان
 وحدة شرط ايضا فجزء كل قوة فعلت وراقر
 زمان والنقيض لله وريته اه اعلم ان نقيض كل
 شئ رخصه ختقيض القضية التي حكم فيها بالضرورة
 اللاجب والسب موقضية حكم فيها بغير

الضرورة وسبب كل ضرورة هو عين المكان الطرف
المقابل فنقيض ضرورة الايجاب المكان السبب ونقيض
ضرورة السبب المكان الايجاب ونقيض الوجود هو
سلب الوجود وقد عرفت انه تلزم فعلية الطرف
المقابل فرفع الوجود الايجاب يلزمه فعية السبب ورفع
الوجود السبب يلزمه فعلية الايجاب فالممكنة العاقبة
نقيض صريح الضرورية المطلقة والمطلقة العاقبة لان
النقيض الوجودية المطلقة لما لم يكن نقيضها الصريح وهو
الوجود مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة
فقالوا نقيض الوجودية المطلقة العاقبة ثم علم ان
النسبة الجينية الممكنة الى المنه والية الوجودية كسببية
الممكنة العاقبة الى الضرورية فان الجينية المحلولة
هي التي حكم فيها بسبب الضرورية الوصفية كـ
للضرورة

اي الضرورة بالوصف من الجانب الحق الملائم
فيكون نقيضه بما حكم فيها ضرورة الجانب الخلف
بحسب الوصف فنقول بالضرورة فعل كاتبت بترك الاصابع
الوجود كاتبا نقيضه ليس بعض الكاتب بترك الاصابع
حين يوكاتب بالامكان العام ونسبة الجينية المطلقة
وهي قضية حكم فيها بفعية النسبة حين التصرفات
الموضوع بالوصف العنوانه الى الضرورية العامة كسببية
المطلقة العامة اسانته ائمة وذلك لان حكم الضرورية
العامة بوضع النسبة ذات الموضوع متصفا بالوصف
العنوانه فنقيضها الصريح هو سلب ذلك الوجود يلزمه
وتحرف الطرف المقابل اوقات الوصف العنوانه
وهذا معنى الجينية المطلقة الى الفة نقيض الضرورية الكيف
فنقيض قولنا بالضرورة الوجود كاتب بترك الاصابع

ما دام كما تقولنا ليس بعض الكاتب بمنزلة الاصابع
حين ان كاتب بالفعل هو العالم بغيره ليس ببيان نقض
الوقتية والمنتهية المطلقتين من البس لظلاله لا يتعلق
بذاتك لظن في عينه من حيث العكس والقيسة
بجذاف البتة البس لظن فتمسك ولا كبرية قدمت ان
نقض كل شيء ورفع فاعلم ان رفع المركب انما يكون
رفع واحد غير ثبوتية فنقض القضية المركبة نقض واحد غير ثبوتية
على سبيل منع التلو فنقض قولنا كل كاتب بمنزلة
الاصابع بالمعنى ما دام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتبا
بمنزلة الاصابع بالفعل قضية منفصلة مانعة القدر وهي
قولنا ان بعض الكاتبا بمنزلة الاصابع دائما
وانت بعد ذلك على صفات المركبات ونقض بعض البس
فتمكن من استخراج التفاصيل لكن في الجزئية

بالجزئية

بالنسبة الى كل فرد في نفسه لا يكفي في احد النقيض القضية
المركبة الجزئية التمدد بين نقض جزئيهما وهما الكليات
اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا بعض الطيور لا تنطق
بالفعل لا دائما ويكذب كل نقض جزئيهما اوصافها قولنا
لا شيء من الطيور بازن دائما وحيث الجزئية هي الكلية
تم نردو بين نقض الجزئين بالنسبة الى كل واحد من تلك
الافراد ويقال في المتكامل المذكور كل مجموعان
انما زنت دائما او ليس بازن دائما او ليس بازن
وانما تصدق النقيض وهو قضية تجتبه مرددة الجمول
فقولنا الى كل فرد في الارض ادمي الا انه ادمي
طرفي القضية سواء كان الطرفان هما الموضوع
والجمول والمقدم والنتيجة او العلم ان الكسرك يطلق على
على المعنى المذكور كما انك يطلق على القضية الجزئية

من التبديل وذاك الاطلاق مجازي من قبيل اطلاق
 النقط على المظبوط والخلق على الخلق مع بقا الصدق
 بمعنى ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق
 العكس لانه يجب صدقهما في الواقع واللفظ
 بمعنى ان كان الاصل هو جهة كان موجبه كان سالبة
 كان العكس لانه انما تنعكس جهة واحدة يعني
 ان الموجبة سواء كانت كلية كما كان انسان حيوان او جزئية
 نحو بعض الانسان الحيوان انما ينعكس اصل الموجبة ا
 الكلية اما صدق الموجبة الجزئية فظاهرة انه
 اذا صدق الجزئية صدق عليه الموضوع كذا انما
 تصدق الموضوع على الجزئية على هذا الموضوع في الجملة وانه
 عدم صدق الكلية فلان الجزئية القضية الموجبة قد يكون
 اعم فالعكس القارن الصدق في جميع المواد هو الموجبة

الجزئية

الجزئية هذا هو البيان في اطلاقه وفسر عليه لولا ان الجزئية
 فقوله لولا ان عموم اسم بيان ولا يجوز السلب من المص
 المذكور واما الايجاب فبمعنى كونه والا لزم سلب
 شئ عن نفسه تقيده ان يقال كلما صدق ه قولنا
 لاشئ من الانسان بصدق لاشئ من الانسان
 واما لصدق نقيضه وهو بعض الجزئية فتضم مع الاصل فتقول
 بعض بعض الجزئية انسان وانشئ من الانسان بصدق
 وهو بعض الجزئية ليس بجزء وهو سلب انشئ نقيض
 فهذا محال منتهى وهو نقيض العكس لان الاصل صدق
 الجزئية منتزعة فيكون نقيض العكس فيكون صح وهو المظبوط
 قوله عموم الموضوع ووجهه بوجه سلب الاصح من بعض
 الاعم لكن لا يصح سلب الاعم من بعض الاصح مثلا
 يصدق بعض الحيوان ليس انسان واما يصدق

بعض الناس ليس بجوان او المقدم مثلا يصدق قد لا
 لا يكون اذ كان الشيء انما كان حيوانا نورا واجب
 اهلته يعني ما ذكرناه هو بيان العكس القضا بالجب
 ان لم يكن الكيف واما الجب بلغة الله الله اثنتان اي
 اي الضرورية وانه اثبت مثلا كما يصدق قولنا بالضرورة انما
 كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الطيور ان انسان
 بالفعل حين هو حيوان واما فيصدق نقضه وهو انما
 لا شيء من الطيور ان انسان مادام حيوانا فوجوه اصل
 ينتج لا شيء من انسان بالضرورة واما هذا خلف
 والعاشقان اي المنة وطلعة العاشق والعاشقة الى العاشق
 مثلا اذ يصدق بالضرورة او بالذات واما كل كاتب متحرك للبراع
 مادام كاتب يصدق بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين
 وهو متحرك الاصابع ولا يصدق نقضه وهو انما لا شيء

كاتب

من متحرك الاصابع مادام كاتبا
 الاصل فتبين قولنا بالضرورة او بالذات واما لا شيء من
 الكاتب يكتب مادام كاتبا والى اثنتان اي
 المنة وطلعة العاشق والعاشقة الى العاشق تنطبق ان العاشقة
 مطلقه متغيرة بالذات واما العكس كما ان العاشق المطلقه
 فلانه كل يصدق العاشقان صدقت العاشقان وضرورة
 ان كل صدقت العاشقان صدقت في عكسها العاشقة
 المطلقة واما الادوم فبيان صدقة انه لو لم يصدق
 لصدق نقضه ونقض هذا النقض الا بالضرورة والاصل
 من الاصل فتبين تبينه فخطم لاجل اننا من الاصل
 فتبين ما يصدق تلك التبينة مثلا كما صدق بالضرورة او
 او بالذات واما كل كاتب متحرك ان اصابع مادام كاتبا
 لا واما صدق في العكس بعض المتحرك الاصابع كاتب

بالفعل حين هو متحرك الاصابع مع فلاته لولم يصدق
 لصدق نقضه وهو قول كل متحرك الاصابع كاتب دائم
 فتخرج الجوز الاول من الاصل ونقول كل متحرك
 الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجوز الاول من الاصل
 ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل كاتب متحرك
 الاصابع مادام كاتبنا متحرك كل متحرك الاصابع متحرك دائما
 ثم نفي الجوز الثاني من الاصل ونقول كل متحرك
 الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمحرك
 الاصابع بالفعل فتخرج لاشي من متحرك الاصابع متحرك الاصابع
 وهذا في النتيجة ان بقية خيلهم من صدق نقض
 الا وهو العكس اصحاح للتأخير فيكون باطلا فيكون
 الا وهو العكس حقا وهو المصداق والمصلحة
 القيمة ملاحظة القيمة اى هذه القضية يا انتم تنسلس

كل واحد

كل واحد منهما اما مطلقا عارضا فيقال لو صدق كل جرب
 باحد الجملات المتحرك لصدق بعض جرب بالفعل دائما
 لصدق نقضه وهو لاشي من هذه الخلف جرب دائما وهو
 مع الاصل فتخرج لاشي من جرب هذا الخلف والعكس
 للممكنين اعلم ان الصدق وصف الموضوع على ذاته
 في القضية يا المعبرة في العلوم بالامكان عند الفاعل
 وبالصدق عند الشيخ فتخرج كل جرب بالامكان وبغير
 العكس وهو ان صدق عليه بالامكان بعض الصدق
 عليه بالامكان صدق عليه بالامكان وما راي
 الشيخ من جرب بالامكان هو ان كل ما صدق
 عليه بالفعل صدق عليه بالامكان هو يكون
 على انبوب الشيخ هو ان بعض صدق عليه
 بالفعل صدق عليه بالامكان وان شئت لاي يلزم

من صدق الاصحاح صدق الاصل العكس مثلا اذا فخرنا
ان ملوب زيدا بالفضل منحج بالقرس صدق كل جار
بالفعل ملوب زيدا بالمكان ولم يصدق ملوب وهو ان بعض
ملوب زيدا بالفضل جار بالمكان فالصواب ان ملوب
التي هي وهو المتبادر في الوفاء والصدق هو جار بان لا يصدق
تتفلسف الاثمان ودرهمه اي الضرورية المطلقة
تتعلقان في ائمة مطلقه مطلقه مثلا اذا صدق قولنا لا شيء
من الانان بجبر الضرورة او بالادام صدق لا شيء
من انان بان او اما والاصدق لغيره فبعض انان
بالفعل وهو مع الاصل تتيج بعض الجبر ليس بجبر وانما
والعاشقان على عرفية عامة اي المشروطة العامة
تتعلقان عرفية عامة مثلا اذا صدق بالضرورة او بالادام
لا شيء من الكا تبسب كمن الاصحاح مادام كما تبسبها

بالادام لا شيء من يخاف كمن الاصحاح كالتبسب
كمن الاصحاح والاصدق تقيده وهو قولنا بعض كمن
الاصحاح ليس كمن الاصحاح حين هو كمن الاصحاح
والخاصة ان عرفية مع اي المنه واطه الخاصة
والعرفية الخاصة لا عرفية عامة سبب كمن تصدق
بالادام في البعض وهو ان رة الماطقة عامة موجبة
جزئية فتقول اذا صدق بالضرورة او بالادام لا شيء
من الكا تبسب تبسب كمن الاصحاح مادام كما تبسبها
لا دام صدق لا شيء من ان كمن الاصحاح كالتبسب
مادام كمن لا دام في البعض اي بعض ان كمن
كاتب بالفضل اما الملة الاولى فقد مر بنا في الماطقة
التي فلا تلو لم يصدق لصدق تقيده لا شيء من ان كمن
كاتب دائما وهذاع لا دام الاصل وهو ان كل

بالادام
ما

كتاب سكون الاصحاح بالفعل يتبع لاشئ من الكتاب
 ككتاب دوما وانما لم يلزم ان دورم في الفعل لانه يكتب
 في مثال هذا الكلام ككتاب بالفعل لصدق قولنا
 بعض ان كين ليس ككتاب دوما كما الارض فقال المصنف
 ان في ذلك لا دورم ان لينة وموجبه وهي لا تنعكس الا
 جزئية وفيه تماثل في ليس انعكاس الجميع اما لم يتوسط
 بانعكاس الماهية او كماله يشهد بذلك ملاحظة انعكاس
 الماهيات للموجبه على ما فان انما حتمين الموجبتين تفكنا
 اما الجدية الآء اتمت مع ان الجزء الثاني منها وهو ملاحظة
 العائمة ان لينة لا انعكس لهما فندية يتبع الحال اه فهذا
 لم انما يكون ناشبا عن الاصل وعن انقبض العكس
 او بنية تاليها لكن الاول مفروض الصدق والثاني
 هو الركن الاول المعلوم صحة وانتا به فتبين التماثل

فيكون

فيكون النقيض باطلا فيكون العكس حقا ولا عكس
 لهواة اي الة الب التي قرية وهي سنة الوقيتية
 المطلقة العائمة والمنتشرة المطلقة والمطلقة العائمة
 والممكنة الخاضعة من المركبات التي تقض اي با ليس
 التخالق في مادة بمعنى انه لصدق الاصل في مادة به
 بدون العكس فعلم بذلك ان العكس غير لازم لهذا
 الاصل وبما التخلف في تلك القضايا ان خصها وهي
 الوقيتية فذ لصدق بدون العكس فانه لصدق
 لاشئ من القدر بمنخفض وقت الترتيب لا اذ مع
 بعض الصحح المنخفض ليس يقسم بالامكان العام
 لصدق نقيض وهو كل منخفض ثم بالضرورة اذا
 تحقق تخلف وعدم الانعكاس في الاخص تحقق في
 الاعم اذا العكس لازم للنقيض فهو انعكاس الاعم كان العكس

لازم لا يلزم واللازم لا يلزم للاختصاص للازم اللازم للازم
فيكون العكس للازم للاختصاص ايضا وقد ثبت عدم
الطفاضة وحفا وانما اختصت في العكس بطرفية لانها
الأم من الكلية والممكنة العارضة لانها الأم من سائر
الموجبات واذا لم يصدق بصدق الأم لم يصدق
الانقض بطريق الازواج بخلاف العكس بتعديل
نفي الطرفين اي جعل نفي الطرفين الاول من
الاصل هو جزء ثان من العكس ونفي الطرفين
جزء اول من العكس بقا الصحيح الصدق اي ان كان
الاصل صادقا كان العكس صادقا مع بقا الكيف
اي ان كان العكس موجبا وان كان سلبا مشوا
قولنا كل ج ب ينقلب بعكس النقيض السابق لنا
كل ج كيم ليس ب ليس ج وهذا طريقه القدر اما المتقدمون

فقالوا

فقالوا عكس النقيض هو جعل النقيض الجزاء القضاة اول
وعين الجزاء الاول ثانيا مع مخالفة الكيف اي كان
الاصل موجبا كان العكس سلبا وبالعكس ويعتبر بقا
الصدق السابق كما نقولنا كل ج ب للعالم بيقين
هو ينقلب السابق لنا لانه كما ليس ب ليس ج فالعلم
لم يمتنع لم يمتنع بقوله وعين الاول ثانيا للعلم
به ضمنا ولا باعتبار بقا الصدق في التعريف التام
لذكرة مسا بقا قيمته لا يخالفة في هذا التعريف علم
اعتبارها ههنا ايتمت انه قد بين الحكم عكس النقيض
على طريق القدر اذ فيه غيرية لطالب الالوان ترك
ما اوردوه المتأخرين اذ تفصيل القول فيه وفيما
فيه سيوف المجال ههنا اي عكس النقيض
في المستوى يعني ان كل ان التا لينة الكلية ينقلب

في العكس المستور كنفسيها والجزئية لا ينكس الصلا
 كذا لك الموجبة الكلية في عكس التقيض تنكس كنفسيها
 والجزئية لا تنكس الصلا لصدق قولنا بعض الحيوان
 لانسان وكذا كذب بعض الانسان رحيوان و
 وكذا انك بحسب الجهة التسع من الموجبات هي
 الواقية والمطلقة والوجوديتين والممكنين المطلقة
 العاترة تنكس والهورية تنكس على ما سبق بوصف
 في عكس المستور وبالعكس في حكم التوازيها
 حكم الموجبات في السنوي لا تنكس الا بجزئية كذا انك
 ان لينة هي ان تنكس الا بجزئية لوزان يكون تقويض
 المحمول في ان لينة اتم من الموضوع ولا يجوز سلب
 تقويض الا تقصر عن عين الالتم كليا مثلا يصح ان ينكس
 ومن الانسان بلا حيوان ولا يصح ان ينكس من يكون

بل انسان لصدق بعض الحيوان بل انك كما
 كالفرس وكذا انك بحسب الجهة التامة اثنتان و
 والاثنتان والاثنتان تنكس حتمية مطلقة والواقية
 حتمية مطلقة لا دائمة والواقيتين والوجوديتين
 والمطلقة التامة مطلقة عامة ولا انك للممكنين هي
 قياس الموجبات في المستوى والبيان اليقين
 هي في ان المطالب لكونه في عكس المستور كما ثبتت
 بالتحليل فكذا هي العقيق التقيض المادة التحليل
 هي في مادة التحليل تنبئة وقد بينت انك لبيان
 الا اخرى اما بيان العكاس الحاصين من ان لينة
 الجزئية في العكس المستور لا العرفية التامة فهو يظن
 ان يقال متى صدق بعض ج ليس ب مادام ج لاداما
 اي بعض ج ب بالفعل صدق بعض ج ليس ب مادام

بل انك

ب لادائما اي بعض ب ج بالفعل وذلك بدليل
 الافتراض هو ان يفرض ذات الموضوع اعني بعض
 ج وذهب بحكم اللاحق بالاصل ج بالفعل لصدق
 العنوان على الذات بالفعل هو التحقيق فصدق
 بعض ب ج بالفعل وهو اللاحق العكس ثم نقول
 وليس ج ما دام ب والا لكان ج في بعض اوقات
 كونه كونه ب فيكون ب في بعض اوقات
 كونه ج لان الوصفين اذا انفارنا في ذات ثبت
 كل واحد منهما في زمان آخر في الجملة وقد كان حكم الا
 الاصل صل انه ليس ب ما اصح هذا خلف فصدق
 ان بعض ب اعني ليس ج ما دام ب وهو البرز
 الدال من العكس ثبت العكس بطلان جزئية فافهم
 وانما بيان العكس انما ثبت من الموجبة الجزئية

ما نقل

في عكس التقييد اعني العرفية الخاصة فهو ان يقال اذا
 صدق بعض ج ب ما اصح ج لادائما اي بعض ج ليس
 ب بالفعل لصدق بعض ما ليس ب ليس ج
 ما دام ليس ب لادائما اي ليس ب لادائما اي ليس ج
 بعض ما ليس ب ج بالفعل وذلك بالافتراض وهو ان
 يفرض ذات الموضوع اعني بعض ج وذهب بالفعل
 على منهب الشيخ وهو التحقيق وليس ب بالفعل
 بحكم اللاحق بالاصل فصدق بعض ما ليس ب ج
 بالفعل وهو ممكن لادوام العكس لان الا
 الالجابات بلزوم في التقييد ثم نقول ليس ج ما دام ليس
 والا لكان ج في بعض اوقات كونه ليس ب في
 بعض اوقات كونه ج كما وقد كان حكم
 الاصل انه ب ما اصح هذا خلف فصدق ان بعض

ما ليس به وهو ليس بـ ما دام ليس به وهو جزء
 الاول من العكس فثبت العكس هكذا جزئية مثل
 القياس قول من مركب وهو ان من المؤلف
 اذ قد اعتبر في المؤلف اذ قد اعتبر في المؤلف الثابتة
 بين اجزائه لانه ما هو من الالفه صرح بذلك
 الشريف المحقق في حاشية الكشاف و قد ذكر
 المؤلف بعد القول من قبيل ذكر الى ان بعد القول
 هو متعارف من التعريفات في اجزاء التاليف
 كما بعد التركيب اثره اما اعتبار الجزاء الصواب
 في الجزاء فالقول يشتمل المركبات النارة وغيرها
 كلها بقوله مؤلف من قضايا فخرج ما ليس له ذلك
 كما لمركبات الغير التامة والقبضة الواحدة المستقلة
 لعكس وعكس نقيضها اما البسيطة فظاهرا واما المركبة

فلان

فلان المتبادر من القضايا، القضايا بالترجيح
 والجزء الثاني من المركبة ليس كذلك لان المتبادر
 من القضايا يعد عرفهم قضايا، متقده
 يلزمه هو صرح ان استقراء والتبديل اذ لا يلزم منها
 شيء نعم يحصل منها الظن بشئ لذاته فخرج
 بما يلزم منه قول آخر بوجه مقدمه خارجة
 كقياس المداة نحو اس ولب و بسا و ج فانه
 يلزم من ذلك ان اس و ج لكن لانه بل بوجه مقدمه
 مقدمه خارجة هي ان مس و ي المدا و س و
 وقياس المدا و ا ق مع هذه المقدمة الخارجية ترجع
 ها قياسين وبدونها ليس من الاقسام الموصل
 بالثبوت فالاول ذلك القول لا ضرر اللازم من
 القياس يتجه تبيحه و مطلوبها فان كان

اى القول الاخر الذى هو التسمية والترادف مادة طفاه
 المحكوم عليه وبمحكوم والمراد بهينة الترتيب الواقع بين
 طرفيه سواء تحقق في ضمن الالجاب او السلب
 فانه قد يكون المذكور في الاستثناة تعيين القيمة
 لقوله ان كان مضافا لكان صيغته انما كانت ليس
 بجيو ان تبيح ان هذا ليس بان والمذكور
 في القياس هذا ان وقد يكون المذكور فيه
 عين النتيجة لقولك في المثال المذكور لكنه
 ان تبيح ان هذا صيغته ان فاستثنا في
 لاستثناه على كلمة استثناء وان كان والى
 وان لم يكن القول الاخر المذكور في القياس
 بما ذكرته وبهية وذلك ان هو يكون المذكور
 بما ذكرته وبهية اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة
 وكذا

وكذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزائه
 القيمة المادية والتورية ومن هذا يعلم انه لو كان
 قوله بما ذكرته لكان اولا فاقترنا الاقتران
 صد ودللتهم لمطلوب فيه وهو الاصغر
 والاكبر والاولى على اى قياس الاقتران
 ينقسم الى قسمين لان ان كان مركبا من
 من التليقات الضرورية في العالم متغير وكل
 متغير حادث العالم حادث والاقتران على سواه كان
 مركبا من الشرطيات الضرورية فكلها كانت الشمس
 طالعة فالتمار موجود وكلها كان التمار موجودا
 فان لم ترضى او مركبات من التلية والشرطية نحو
 كلما كان هذا الشيء اننا كان صيغته وكل جيون
 جسم فكلها كان هذا الشيء اننا كان جسم والملم

قدم البحث من الاقتران في اللفظ الباطن
 الشرطي من الجا المن الاقتران الكما
 اصغر لكون الموضوع في الغالب يخص من
 من الجمل واقف افراد منه فيكون الجمل الكبر
 والكفر فرد والتكرار اوسط لتوسط بين الطرفين
 وما فيه اى المقدمه التي تليها فيها الاصغر وتذكيرا
 الصغر نظر اللفظ الموصول الصغر لا تشملها
 على الاصغر الكبر اى وما فيه الكبر الكبر لا تشملها
 على الكبر فهو الظاهر التعداد الاول يسه اول
 لان تناجبه بديهى وانتاج البواقي نظري صحيح
 اية فيكون السبق وادوم في العلم فالثاني لا
 لا شتر الكبر مع الاول في اشرف المقدمتين على
 الصغرى فالثالث لا شتر الكبر مع الاول على
 المقدمتين

المقدمتين على الكبرى فالرابع لكونه عين
 عاينة التعداد من الاول وفعاليتها يتعدى العلم
 من الاوسط لما اصغر وذهبت لك لان العلم
 في الكبرى ايجبا كان اوس لها انا هو على ما ثبت
 له الا اوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم
 يحكم في الصغرى بان الاصغر ثبت له الا اوسط
 بالفعل لم يلزم تعدى العلم من الاوسط الى
 صغر كناية الكبرى ليدل على اندراج من الاصغر
 في الاوسط فيلزم من العلم مع الاوسط ا
 حكم على الاصغر وذلك لان الاوسط محمول لهما
 على الاصغر بل وان يكون المحمول اعم من الموضع
 فلا حكم في الكبرى على بعض الاوسط لا يحمل
 ان يكون الاصغر كما كانت هبة في قولك كل
 غير مندرج في ذلك البعض فلا
 يلزم من العلم على ذلك البعض
 العلم على الاصغر لا يصح

غير مندرج في ذلك البعض فلا
 يلزم من العلم على ذلك البعض
 العلم على الاصغر لا يصح

ان حيوان و بعض الطيور فرس نتج
 الموجبات الكلية والجزئية واللاغير المفاتيحة
 اي اثر هذه الشرط ان نتج القطر الموجبة الكلية
 والموجبة الجزئية مع البرى الموجبة الكلية الم
 الموجبتين فعمل الاول يكون النتيجة موجبة كلية
 والثاني موجبة جزئية وان نتج الضريان الموجبتان
 مع الالبه الكلية البرى ان البنين الكلية و
 والجزئية على سبيل او اشد الكلية واضحة
 الموجبتين اي نتج الكلية والجزئية على السبيل
 النتج الكلية والجزئية بالضرورة متعلق بقوله
 نتج والمقصود الاشارة اما ان احتياج هذا
 الشكل للمصوبات الارباع بدعوى خلاف
 احتياج سائر الاشكال لنتجها كما سيبي تفهيمها
 فله

وفي الثاني اختلافهما اي شرط في هذا الشكل
 بحسب الكيف اختلاف المقدتين في السبب واليجاب
 وذلك لانه لو تالف هذا الشكل من الموجبتين
 يحصل الاختلاف وهو ان يكون الصادق في
 نتيجة القياس الايجاب تارة والسبب اخرى
 فانه لو قلنا كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان
 كان الحق الايجاب وان كان البرى بقولنا كل فرس
 حيوان ان كان الحق السبب وكذا الحال لو قلنا من
 س لبنين كقولنا لاشئ من الانسان بحجر و
 د لاشئ من الناطق بحجر واليجاب ولو قلنا
 لاشئ من الفرس بحجر كان الحق السبب والاختلاف
 وليس عدم الالتصاق فان النتيجة هي القول الاخر
 الذي ينجم من المقدتين ولو كان التلازم

من المقدمتين الموجبة لما كان اطلق في بعض المواد
في بعض المواد الموجبة وكلمة الكبرى اي يشترط
في الكل الثالث بحسب لم الكلية الكبرى اذ عند
لا جرمها يحصل الاختلاف بقولنا كل ان كان ناطق
وبعض الحيوان ليس ناطق والناطق لا يجاب و
لو قلنا بعض ان ناطق ليس ناطق كان اطلاق السبب
مع دوام الصغرى اي يشترط في هذا الشكل بحسب
الجملة امر ان الاول احد الاخرين اما ان يصدق
ان لا دوام على القدر ان يكون دائمة او ضرورية
واما ان يكون كبر من القضايا والسنه التي
تتعلق سببها لا من التبع التي لا تنفكس اما
والثاني ان احد الاخرين وهو لا يستعمل في هذا الشكل

الامر

الامر الفرعية سواء كانت الضرورية ضرورية
او كبرى او مع كبرى ثم وطة وحاصلة ان الملكية عامة
او خاصة وان وان كانت كبرى كانت الصغرى
ضرورية لا غير دليل الشرحين انه لو لاها هو
لزم الاختلاف والتفصيل لا بناء سبب من الحصر
لتبع الكليات الضرورية المنتهية في هذا الشكل ان
الرابعة هائلة من ضرب الكبر الكلية الموجبة
في الصغرى من اليمين البرية والكلمة
وضرب الكبر الكلية اليمين في الصغرى من
الموجبتين فالضرب الاول هو المركب من الكلمتين
والصغرى كولا شئ موجبة نحو كل ج ب ولا شئ
من اب والقراب الثاني نحو المركب من كلمتين
والصغرى كولا شئ من ج ب وكل اب

كلمة ج

والنتيجة ههنا لبتة كلبية لانه من ج ١٠ واليهما
ان را لمدن بقول لبتة الطليق لبتة كلبية و
والضرب الثالث هو المركب من صغرى موجبة
جزئية خاص لبتة وكبرى كلبية موجبة فبعض
ج ليس ب وكل ا ب والنتيجة ههنا لبتة جزئية
فبعض ج ليس او اليه ان را لمدن والخطان
في الكم ايضا هما مختلفان في الكيف بناء على ما سبق
في الشرايط لبتة جزئية با على خلاف لبتة دليل
انما هذا الضرب لمانين النتيجةين امورا
الاول اطف وهو ان يجعل نقض النتيجة
لا يجاب صغير وكبير القياس لبتة كبرى
نتيجة من الضرب الاول مانبا الضرب الثاني
اجارة الضرب الرابع كلها التمام عكس الكبر

ليتم الى الضرب الاول لبتة لاطلوية وذلك
انما تجرى في ضرب الاول والثالث لان
كبرى ما لبتة كلبية تنعكس لنفسها واما الا
فاضرا ان فليبرها موجبة كلبية لا تنعكس الا موجبة
كلبية لا تنعكس الا موجبة جزئية لبتة كلبية
الضرب الاول مع ان صغرى ههنا لبتة كلبية
لا يصح لبتة موجبة صور الضرب الاول والثالث
ان ينعكس على صغرى الصغرى فبعض ضلوا لبتة كلبية
ثم ينعكس الترتيب لبتة كلبية عكس الصغرى
كبرى و الكبرى صغرى فبعض ضلوا لبتة كلبية
نتيجة ينعكس اما النتيجة المطلوبة وذلك انما يترتب
فيها يكون عكس صغرى كلبية لبتة كلبية لبتة كلبية
للاول وهذا مما هو في الضرب الثاني فان صغرى

ليتم

سلبية كلية تنعكس كغيرها اما اول والثالث
 فضعفها موجبة لا تنعكس ولا جزئية واما الرابع
 فضعفها سلبية جزئية لا تنعكس ولو فرض الخطاها
 لا يكون الا جزئية ايضا فخر اجاب الصفح
 وعليتها لان العلم في كبره سواء كان ايجابا او سلبا
 عما هو اوله بالفضل كما تر فلو لم يتجدد الاضغ
 مع الا اوله بالفضل بان لا يتجدد لكن لا بالفضل
 ويكون الاضغ موجبة مملته لم يتجدد العلم من الا
 اوله بالفضل الا الضغ مع كونه احداهما
 لو كانت المقدسات جزئيتين بازان يكون البعض
 من الا اوله المحكوم عليه بالضعف غير البعض الا
 المحكوم عليه بالكبر فلا يلزم تقوية العلم من الكبر
 اما الاضغ الموجبان الضروب المتتبعين

في العلم

في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصله
 من ضم الصفح الموجبة الكلية اما الكبريات الرابع
 وضم الصفح الموجبة الجزئية اما الكبريتين الكليتين
 الموجبة والجزئية هذا الضروب كما مرته كنه في انهما
 لا يتبع الا جزئية لكن ثلثة منها يتبع الايات اولها
 المركب من موجبتين كليتين فكل ج ب وكل ج ا
 فبعض ب ا وثانيتها المركب من موجبة جزئية
 صفحى وموجبة كلية كبرى واما هذين اما ان
 المصنف بقوله يتبع الموجبتان اتي الصفحى مع الموجبة
 الكلية الكلية اى الكبرى الثالث عكس الثاني
 اى المركبة من موجبة كلية صفحى وموجبة جزئية
 كبرى واليه ان ر المصنف بقوله اى بالعكس فليس المراد
 بالعكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس

عكس الاول والاول فنأمل واما التي للكب
 فاولها المركب من موجبة كلية وسالبة كلية وانما
 من موجبة جزئية وسالبة كلية واليهما ان يقول
 ومع ان لبة الكلية هي لبيح الموجبتان مع ان لبة
 الكلية الثالثة من موجبة كلية عكس اول لبة جزئية
 كبر كما قال الله اول الكلية مع الجزئية من الموجبة
 الكلية مع ان لبة الجزئية باطرافها وليست
 انتاج هذا القرب هذه النتيجة اما باطرافها
 ان يؤخذ نقض النتيجة ويجعل الكلية كبرى وصغرى
 القياس لا يباها صغرى لنتيجة من الشكل الاول
 ما يباها الكبرى وهذا القرب كليهما باطلين
 الاقرب كبر مع لا الشكل الاول ذلك حيث
 يكون الكبر كلية في الاول وهو الانتاج والرابع

والخامس

والخامس واما بعكس الكبر لبيح الشكل الرابع ثم بعكس
 بعكس الترتيب لبرته شكلا اولاً ونتيجة تامة ثم بعكس
 هذه النتيجة فانه المطلوب وذلك حيث يكون الكبر
 موجبة لبيح عكس صغر الشكل الاول ويكون القرب
 كلية لبيح كبر له كما في القرب الاول والثالث
 لا غير وفي الرابع شرط انتاج الشكل الرابع
 في العلم والكيف احد الاربع اما الصحاح بالمقد
 صين مع كلية القرب واما اختلاف المقدمين
 في الكيف مع كلية احدهما وذلك بانها لا تكون
 احدهما وذلك بانها لا تكون احدهما لزم اما كون المقدمين
 سلبين او موجبتين مع كون القرب جزئية
 او جزئيتين مختلفتين في الكيف في التقادير
 الثلثة بعكس الاختلاف وهو دليل العقم

اما على الاول فان الملق في قولنا لا شيء من الايجاب
 بان لا شيء من الناطق يخرج هو الايجاب
 ولو قلنا لا شيء من الفرس يخرج كان الملق السلب
 والاطع الذي فدا تا اذا قلنا بعض الطيور انزلنا
 وكل ناطق حيوان كان الملق الايجاب ولو قلنا
 كل فرس حيوان كان السلب اما على الثاني
 فلان الملق في قولنا بعض الطيور انزلنا
 وبعض اقسام ليس بحيوان كان الملق الايجاب
 ولو قلنا بعض يخرج ليس بحيوان كان الملق السلب
 ثم المص لم يتعرض لبيان شرط اطلاق التمثل الرابع
 بحسب الجهة لفظة الا عند رد هذا التمثل للعلم
 بعده عن المطيع ولم يتعرض انه لتنازع الافتقار
 شطات الحاصلة من الموضوعات في شيء من الايجاب
 الرابع

البرهنة لطول الكلام فيها تفصيلا موكولا اسان
 مطولات هذا الضم لنتج الضروب المنتجة
 في هذا الشكل بحسب احد الطرفين الاليتين
 ثمانية حاصلة من ضم الصفح الموجبة الكليتين
 الكسريات الرابع والقرى الموجبة الجزئية
 مع الكسرية الالية الكلية وضم الصفحتين الاليتين
 الاليتين الكلية الجزئية مع الكسرية الموجبة الكلية
 وضم كليتي الاليتين الصفحيتين الاليتين مع الكسرية
 الموجبة الجزئية فالاولان من هذا الضروب هما
 المؤلف من موجبتين كليتين والمؤلف من موجبة
 كلية صفح وموجبة جزئية كبريتيجان موجبة جزئية
 والبواقي المنتجة على السبب سيجر لية جزئية
 في جمعها الا في ضرب واحد وهو المراد بالمثل المقول

س لبة كتيبة وكبير موجبة كتيبة فانه يتبع لبة
 كتيبة وفي عبارات المتصالح حيث توهم ان ما سوى
 الا ولتين من هذا القرب تتبع سبب الابدان
 وليك كما عرفت ولوقدم لفظ موجبة جزئية
 لكان اولها الفصل بهذا ان حروب هذا الكحل
 ثمانية الاول من موجبتين كتيبتين الثاني موجبة كتيبة بطول
 وموجبة جزئية كبرى يتبعان موجبة جزئية الثالث
 من صغرى س لبة كتيبة وكبير موجبة كتيبة يتبع س لبة
 كتيبة الرابع عكس ذلك الخامس من صغرى موجبة
 جزئية وكبير س لبة كتيبة والسادس من س لبة
 جزئية صغرى وموجبة كتيبة وكبير السبع من موجبة
 كتيبة صغرى ولبنة جزئية كبرى الثامن من س لبة
 كتيبة صغرى وموجبة جزئية كبرى وهذا القرب

المراد

الخمسة الباقية تتبع س لبة جزئية واحفظ هذا الفصل
 التقصير فانه نافع فيما سيبي باطلف وهو في
 هذا الكحل ان يؤخذ تقويض النتيجة ويضم الى
 المقدمتين لتتبع عكس اما بناء المقدمة الاخر وذلك
 انما يجري في القرب الاول والثاني والثالث
 والرابع والخامس دون البواقى ذفال المهم بجزئياته
 في الت دس وهو سهو او بعكس الترتيب
 وذلك انما يجري حيث يكون الكبر موجبة و
 والصغرى كتيبة والنتيجة مع ذلك قابلة للتعاكس
 كما في الاول والثاني والثالث والسادس من الهم
 ان العكس الت لبة الجزئية كما اذا كانت الاولى
 الحاصيتين دون البواقى عكس المقدمتين هو
 فيرجع الى الكحل الاول ولا يجري الا حيث



يكون القوم موجبة والكبرى لدية كدية
 الكلية كدية الرابع والى من لا غيره اوجا
 ولا يجوز الا حيث يكون المقدمتان متساويتين
 في الكيفية والكبرى كدية والصغرى قابلة
 كما في الثالث والرابع والى من اولى دس
 ايضا ان انعكس الترتيب لا يغير
 بعكس الكبرى ولا جري الا حيث يكون
 الصغرى موجبة والكبرى قابلة لا العكس
 ويكون الصغرى او عكس الكبرى كلية وهذا
 الاخير لازم للاولين في هذا الكحل فقدم وذلك
 كما في الاول والثاني والرابع والى من اولى دس
 والسابع الصغرى انعكس السبب اولى دون البواقي
 وظابط الشرايط اى الامم القدر اذا اراد في
 الكحل

قياس اخر لنا كما كان متجا وشتملا
 انما ايطا ان بقية جونا انه لا بد في اتيان القياس
 من الاتساق الامرين على سبيل منع اطلو او صح من
 من علمهم في ضوئية الاول اى تهيئة كلية موضوعها
 الاول لا كما الكبرى في الكحل الاول كما جرى
 عدلين في الثالث وكما في الثاني في الضرب
 الاول والثاني والثالث والرابع والسابع
 والثامن من الكحل الرابع مع ما فاتنا اى بان
 يحس الاول اى باطلا الا صغر بالفعل كما في الصغرى
 الكحل الاول واما بان يحل الا صغرى الاول اى بان
 بالفعل كما في الصغرى الكحل الثالث وكما في الصغرى
 الضرب الاول والثاني والرابع والسابع من الكحل
 الرابع ففي الكلام ان رة استنادا بنة اما استنادا

